الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **٥٣**

الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/65/35)

تقرير الأمين العام A/65/380(و Add.1)

مشاريع القرارات A/65/L.14 و A/65/L.15 و A/65/L.16 و A/65/L.17 و)A/65/L.24

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم لنتناول مسألة فلسطين المؤلمة والمستمرة. وفي هذا اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نحتفل أيضا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبتلك المناسبة، قمت هذا الصباح بمخاطبة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وذكّرتُ بالتزام الجمعية العامة للأمم المتحدة الدائم والقوي تجاه الشعب الفلسطيني، وشعوب المنطقة، وعملية السلام.

وبنفس تلك الروح من التصميم الثابت، أفتح باب المناقشة بشأن قضية فلسطين بعد ظهر اليوم. وكما يعلم المجلس، فإن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر هو اليوم الذي اتخذت فيه الجمعية العامة، عام ١٩٤٧، القرار ١٨١(د-٢) الذي قسّم ما كان يعرف بأرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى دولتين، دولة يهودية ودولة عربية.

ومنذ ذلك الوقت، أكدت الجمعية العامة بصورة ثابتة على أن تكون التسوية السلمية للنزاع من أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد أكدت الجمعية مراراً أنها تعتبر أن التسوية وفقاً للقرار ١٨١ (د-٢) ستكون الأكثر قابلية للبقاء - وهي تسوية يتعايش بموجبها الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي إطار حدود معترف بها. ويجب ألا ندخر جهداً في دعم إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة بعد عقود من المجابهة والنزاع والعنف.

واليوم، بعد ٦٣ عاماً من المعاناة التي كابدها الناس في المنطقة، يجب أن نسأل أنفسنا كيف سنستطيع أن نوضح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

للأجيال المقبلة عجزنا، خلال كل تلك السنوات، عن تحقيق ما يؤمن الجميع بأنه عادل ومفيد للجميع. ويجب أن نلتئم لنشرع في حوار مخلص وذي مصداقية ساعين إلى أن نجد التوافق الذي يقودنا إلى ذلك الحل.

وأشجع رغبة الطرفين في الانخراط في الحوار، لكن يجب عمل ما هو أكثر من ذلك. من الضروري الذهاب إلى ما هو أبعد من النوايا الحسنة، وتجاوز المآزق التي تطورت عبر الزمن. وأخيراً، يجب إجراء مفاوضات مخلصة وعادلة. ويجب أن يتوقف العنف والأعمال الإرهابية. ويجب احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويجب وقف أي عمل من شأنه أن يجعل الحالة أسوأ ويغذي مناخ الشك وعدم الثقة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد السلام ديالو، ممثل السنغال، الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهو سيقوم أيضا بعرض مشاريع القرارات A/65/L.14 و L.15 و L.16 و L.17.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسعدني جداً أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى، بصفتي الجديدة كرئيس للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بشأن بند مهم من بنود جدول الأعمال يتعلق بقضية فلسطين.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب، باسم اللجنة، عن تقديري المخلص لكل من شاركوا في الجلسة الاستثنائية للجنة التي انعقدت هذا الصباح بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وقبل أن أقدم مشاريع القرارات الأربعة التي أعدتها لجنتنا في إطار بند جدول الأعمال، أود أن أدلي ببعض الملاحظات عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتطورات العملية السياسية.

بدأت حالة المستوطنات اليهودية تحظى بالمزيد من الاهتمام، خصوصاً بسبب تأثيرها على آفاق استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى استئناف العمل بقرار الوقف الاختياري لبناء المستوطنات، وتمديده لأجل غير مسمى، وتطبيقه أيضاً على القدس الشرقية. ويساور اللجنة قلق عميق من التدابير المتخذة من جانب واحد والهادفة إلى تغيير الحقائق السياسية والجغرافية والقانونية في تلك المدينة المقدسة، فضلاً عن القلق بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل وإقامة نقاط التفتيش بهدف إنشاء فاصل بين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية المحتلة.

ولا تزال الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، الناتجة بشكل خاص عن الحصار الاقتصادي الإسرائيلي، تشكل مصدر قلق شديد للجنة. ولهذا السبب تود اللجنة أن تذكر بأن الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم تسويتها بكل جوانبها بصورة مرضية وفقاً للشرعية الدولية.

وتنوي اللجنة من جانبها الاستمرار في الاضطلاع بدور بنّاء في دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين. وبصورة محددة، ظلت اللجنة تؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين، بحيث تُنشأ دولة فلسطينية ذات سيادة في حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ومن شأن هذا الحل أن يحقق السلام والأمن للشعب الإسرائيلي أيضاً وأن يفتح الطريق أمام اندماج إسرائيل الكامل في المنطقة، تمشياً مع مبادرة السلام العربية.

وأود الآن أن أقدم للجمعية مشاريع القرارات الأربعة التي وافقت عليها اللجنة وعممتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال: A/65/L.14 و A/65/L.15 و A/65/L.16 و A/65/L.17.

تتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، والبرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين في إدارة شؤون الإعلام التابعة أيضاً للأمانة العامة. وتؤكد مشاريع القرارات مجدداً أهمية المهام التي كلفت الجمعية بها هذه الكيانات. وكما كان الحال في الماضي، تعتزم اللجنة التأكد من أن الموارد المتاحة لها تستخدم على النحو الأمثل في الأنشطة المأذون بها. وقد جرى استكمال مشاريع القرارات الثلاثة.

أما مشروع القرار الرابع، L.17، المعنون ”التسوية السلمية لقضية فلسطين“، فهو يعيد تأكيد موقف الجمعية العامة إزاء العناصر الأساسية لمثل هذه التسوية، ويشير إلى التطورات التي حدثت خلال العام الماضي. وهو يجدد التأكيد، ضمن أمور أخرى، على دعم الجمعية العامة الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وتوجز مشاريع القرارات الأربعة التي قدمتُها للتو المواقف والولايات والبرامج التي تحظى بأهمية خاصة. وأود أن أدعو الجمعية العامة إلى التصويت تأييداً لهذه القرارات وأن تدعم الأهداف المهمة التي تتضمنها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سافيور بورغ، ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أقدم للجمعية العامة التقرير السنوي للجنة، الوارد في الوثيقة A/65/35. واسمحوا لي بأن أُلخص كل فصل من فصول التقرير.

في الفصول من الأول إلى الثالث، يغطي التقرير ولاية اللجنة وأهدافها، فضلاً عن منظورها العام بشأن الحوادث التي وقعت خلال العام. وتشير مقدمة التقرير إلى بدايات اللجنة، التي يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشائها، إذْ إنها أُنشئت في عام ١٩٧٥.

الجدير بالملاحظة أن اللجنة، طوال تاريخ وجودها، شددت دائماً من خلال تقاريرها على أن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين – التي هي لب النزاع العربي الإسرائيلي – يجب أن تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى سلسلة من المبادئ الأساسية. وأهم تلك المبادئ، أولاً، أن تنسحب إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وثانياً، ضرورة احترام حق كل دول المنطقة في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وثالثاً، يجب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارستها. علاوة على ذلك، لقد أيدت اللجنة على الدوام التسوية السلمية لقضية فلسطين، ورحبت، ضمن

المبادرات الأخرى، بمؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وفي الفصل الرابع، يستعرض التقرير الحالة المتعلقة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة خلال العام. ويحتوي على سرد وقائعي للحوادث التي وقعت خلال الفترة التي يغطيها الاستعراض. ومن التطورات المهمة التي تستحق الذكر بصورة خاصة مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي شهدت اضطلاع الولايات المتحدة بدور حيوي في أيار/مايو ٢٠١٠ لتيسير المحادثات غير المباشرة بين الطرفين. ويعرض هذا الفصل أيضاً بشيء من التفصيل الحالة الخطيرة المستمرة على الأرض، لا سيما في غزة وحولها، والصعوبات اليومية التي يواجهها السكان في الأراضي المحتلة نتيجة للقيود والأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وعمليات الهدم، وازدياد العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين، واستمرار بناء الجدار في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، والنقص الحاد في المياه.

الفصل الخامس يستعرض الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والبيانات التي أصدرتها اللجنة ومكتبها، والحوار المستمر بين اللجنة والمنظمات الحكومية الدولية.

ويتكلم الفصل أيضا عن الأنشطة الصادرة بها ولايات التي اضطلعت بها شعبة الحقوق الفلسطينية وعن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة والشعبة والتي استهدفت بالدرجة الأولى نشر الوعي على الصعيد الدولي حول شتى جوانب قضية فلسطين والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني والتسوية السلمية لقضية فلسطين.

ومن الأهمية بمكان في ذلك المضمار التنويه بالاجتماع الدولي المعقود في شباط/فبراير الماضي في مالطة دعما للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي شاركت في تنظيمه لأول مرة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وبالحلقة الدراسية واجتماع المجتمع المدني المعقودين في فيينا في آذار/مارس، وبالاجتماع الدولي والمنتدى العام المعقودين في اسطنبول في أيار/مايو الماضي، والاجتماع الأفريقي المعقود في الرباط في تموز/يوليه.

ويسلط الفصل الخامس الضوء كذلك على الزيادة التي طرأت على التعاون الوثيق بين اللجنة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات والمنظمات المشتركة بين البرلمانات.

ومما استأثر بالتنويه الخاص في هذا الفصل المشاركة الحثيثة والمتنوعة لشعبة الحقوق الفلسطينية في برنامج الأبحاث والرصد والمنشورات، بما في ذلك النشر عن طريق الإنترنت. فالتدابير المتخذة لزيادة سهولة استعمال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين يجري توسيعها وتطويرها، بما في ذلك إضافة محتوى إضافي متعدد الوسائط، والتغذية باستعمال ”صيغة التجميع المبسط فعلا“ (RSS) وبرنامج تويتر (Twitter). وتلك التدابير تعمل على التحسين والتيسير المستمرين لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في نقل المعلومات إلى المجتمع الدولي بأسره حول الجهود التي لا تكل التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة المعنية بقضية فلسطين.

الفصل السادس يقدم نظرة إجمالية على العمل الذي اضطلعت به أثناء السنة إدارة شؤون الإعلام، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٦٤ المتخذ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتنفيذا لبرنامجها الإعلامي الخاص بقضية فلسطين.

ويقدم ذلك الفصل معلومات عن التغطية المهمة لإدارة شؤون الإعلام أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية لرفع الوعي بقضية فلسطين، لا سيما من خلال إذاعة الأمم المتحدة ومراكز الأمم المتحدة للأنباء وتنظيم الحلقة الدراسية السنوية لوسائط الإعلام الدولية بشأن السلام في الشرق

الأوسط، التي عقدت هذا العام في لشبونة، والبرنامج التدريبي للصحفيين الفلسطينيين الشبان، ورقمنة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين ونشر المعلومات، فضلا عن تنظيم أنشطة خاصة بنشر التوعية.

الفصل السابع، وهو الفصل الأخير، يتضمن استنتاجات اللجنة وتوصياتها، وتعرب فيه اللجنة عن جملة أمور منها معارضتها استئناف البناء غير القانوني في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وتعرب اللجنة أيضا عن قلقها من مواصلة تشييد الجدار العازل ومن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل مع استهانتها بواجباتها القانونية، التي أكدتها فتوى محكمة العدل الدولية. وتهيب اللجنة بالمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المطلوبة لكفالة احترام قرار المحكمة واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتقيد بها جميعا.

وتعرب اللجنة عن عميق قلقها حول الحالة السائدة في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها تسريع التعمير والتوسع الاستيطاني وهدم المنازل وإلغاء حقوق الإقامة وإجلاء المواطنين الفلسطينيين وأعمال المستوطنين المتسمة بالتطرف وتعريض المواقع المقدسة والتراث التاريخي للقدس للمخاطر. وتكرر اللجنة تأكيد موقفها بأن سياسات إسرائيل الخطيرة والاستفزازية في القدس الشرقية تحفز على ردود الفعل السلبية الملتهبة في الميدان وفي المنطقة وفيما بين المسلمين في جميع أنحاء العالم، مما يفضي إلى العنف وحتى إلى الصراع المسلح.

وتكرر اللجنة أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن الحل التفاوضي لمسألة القدس، بالاستناد إلى القانون الدولي، جوهري لحسم الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وحاسم الأهمية للسلام الدائم في المنطقة برمتها.

وتعيد اللجنة تأكيد إدانتها الحصار الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة باعتباره شكلا من أشكال العقاب الجماعي الشديد لسكان غزة جميعا. وتكرر اللجنة أيضا تنديدها بإطلاق المقاتلين الفلسطينيين الصواريخ وقنابل المدفعية من غزة، وتكرر مناشدتها بالإفراج عن العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط.

واللجنة تحث إسرائيل على أن تفتح جميع المعابر الحدودية مع قطاع غزة لتدفق المعونة الإنسانية واستيراد وتصدير البضائع التجارية، بما في ذلك المواد اللازمة للتشييد، ولتنقل الأشخاص وفقا للقانون الإنساني الدولي واتفاق التنقل والعبور المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وتثمن اللجنة قيمة التحقيقات الداخلية في الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وفي حادثة قافلة الحرية البحرية المتجهة إلى غزة في أيار/مايو ٢٠١٠، وكذلك في أعمال متابعة تلك التحقيقات. وفي الوقت ذاته تدعو اللجنة إلى إجراء تحقيقات شاملة وموثوق بها ومستقلة في انتهاكات القانون الدولي المرتكبة وتطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة تبعا لذلك.

وتلتمس اللجنة أيضا من جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تفي بواجباتها وفقا للمادة المشتركة الأولى، التي تقضي بأن الأطراف المتعاقدة السامية تحترم وتكفل احترام الاتفاقية في جميع الظروف.

ورحبت اللجنة باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين على جميع المسائل الدائمة وهي تنوه بالدور الهام الذي اضطلعت به هنا الولايات المتحدة ومصر والأردن. وتؤكد اللجنة أيضا أهمية حقيقة أن تلك المفاوضات ترتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية وأن الشركاء

الإقليميين يشتركون فيها مباشرة. وفي ذلك الصدد يعتبر الدعم المستمر من المجتمع الدولي، لا سيما المجموعة الرباعية وفرادى أعضائها، عنصراً أساسياً في الدفع قدما بالمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية على جميع مسائل الوضع الدائم.

وتدعم اللجنة جهود بناء الدولة الفلسطينية عن طريق حث المانحين على التعهد بالتزامات سخية متواصلة وتسليط الضوء على الاحتياجات الفعلية في الميدان وإتاحة الفرصة للسلطة الفلسطينية حتى تعرض تقييماتها على المجتمع الدولي الأوسع.

ولئن كانت اللجنة تظل تشعر بالقلق من أن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية تلحق ضررا بالغا بالمطامح الوطنية الفلسطينية المشروعة في أن تكون لهم دولة خاصة بهم وفي السلام، فإنها تدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود عازمة للمساعدة في التوفيق بين مواقفها على أساس توافق الآراء السائد على الحاجة إلى تحقيق الحل القائم على دولتين، بما يفضي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وستركز اللجنة برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية في عام ٢٠١١ على توسيع المساندة الدولية لمفاوضات الوضع النهائي وعلى المساهمة في تهيئة بيئة دولية مشجعة لإجراء تلك المفاوضات بحسن نية.

وستعمل اللجنة على حشد الدعم الدولي المتزايد لكشف الحقائق عن الأحداث في الميدان، لا سيما فيما يتصل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ووضع حد لجميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتستهدف اللجنة أيضا دعم الحملات العالمية التي تتصدى لإفلات إسرائيل من العقاب والتي تروج لمفهوم خضوع إسرائيل للمحاسبة عن أعمالها تجاه الشعب الفلسطيني. وستعير اللجنة اهتماما خاصا لتسليط الضوء على محنة الفلسطينيين الأشد ضعفا، مثل اللاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين المقيمين في غزة والسجناء السياسيين الفلسطينيين. وتزمع اللجنة المساهمة في الجهود المبذولة صوب إنهاء الحض على العنف من الجانبين، وتوفير وسيلة للاستماع إلى وجهات نظر الطرفين والتوفيق فيما بينها والنهوض بثقافة السلام بمساعدة من المجتمع المدني. وستشدد اللجنة بطريقة خاصة على إشراك وتمكين النساء ومنظماتهن في تلك العملية.

وستشرع اللجنة في تطوير تعاونها بقدر أكبر مع البرلمانيين ومنظماتهم الجماعية، لأنها تعتبر أن صانعي القوانين يتحملون مسؤولية خاصة عن كفالة أن تروج حكوماتهم بهمة لتحقيق الحل القائم على دولتين وأن تدعمه وأن تكفل احترام القانون الدولي وفقا لواجباتها الدولية.

أخيرا، ستشجع اللجنة على مواصلة مبادرات المجتمع المدني دعما للشعب الفلسطيني، وستشجع المبادرين بها على العمل عن كثب مع حكوماتهم الوطنية والمؤسسات الأخرى بهدف كسب الدعم التام للعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، بما فيه أنشطة وبرامج اللجنة.

في الختام أود أن أعرب عن الأمل أن ينطوي تقرير اللجنة السنوي الذي عرضته للتو على مساعدة للجمعية العامة في مداولاتها بشأن قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية ليعرض مشروع القرار A/65/L.24.

السيد دباشي (الجماهيرية العربية الليبية): مرة أخرى تقوم الجمعية العامة ببحث قضية فلسطين. وهو ما درجت على فعله بصورة مستمرة منذ عام ١٩٤٧، دون أن يتحقق أمل الفلسطينيين في إقامة دولتهم والعودة إلى ديارهم، ودون أن يتمكن المجتمع الدولي من المساعدة في

تحقيق العدالة وتحاشي المخاطر التي يتعرض لها الأمن والسلم الدوليان في المنطقة.

إن الواقع الذي تمر به قضية فلسطين يفرض على المجتمع الدولي التعامل معها بطريقة مختلفة تنطلق من إدراك الحقائق التاريخية، والوعي بالممارسات القائمة، والبحث عن حلول في إطار مبادئ القانون الدولي. وانطلاقا من ذلك فإن الوفد الليبي يسعى اليوم إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المدخل الصحيح إلى حل قضية فلسطين، بدلا من الاستمرار في طرق الأبواب المقفلة، والجري وراء السراب المسمى حل الدولتين.

اسمحوا لي أن أرجع إلى التاريخ. ليس تاريخ ما قبل الثلاثة آلاف سنة الأخيرة، الذي استغلته الصهيونية لكي تخلق لنا المأساة التي نشاهدها في فلسطين، بل تاريخ المائة سنة الأخيرة الذي ما زالت شواهده قائمة حتى الآن في جميع أرجاء فلسطين التاريخية، لكي ندرك مدى الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني ولكي نجد الطريق الأمثل لتحقيق العدالة، وإبعاد شبح الحرب والدمار عن أرض فلسطين والمنطقة بأسرها.

لقد كانت نسبة اليهود في فلسطين التاريخية عام ١٩١٧ ٩ في المائة من عدد السكان الذين كان جميعهم من العرب، مسلمون ومسيحيون ويهود. وكان اليهود يمتلكون ٢,٥ في المائة من أراضي فلسطين. وفي عام ١٩٤٧ ارتفع عدد اليهود إلى ٣٢ في المائة في عدد السكان الإجمالي لفلسطين وأصبحوا يمتلكون ٦,٢ في المائة من الأراضي نتيجة للهجرة اليهودية المكثفة التي مولتها الحركة الصهيونية وشجعتها سلطة الانتداب البريطانية. وفي نفس السنة أصدرت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) إلى قسم فلسطين إلى دولتين، منحت الجمعية بمقتضاه ٥٦ في المائة من الأراضي للأقلية اليهودية و ٤٤ في المائة للعرب الفلسطينيين الذي كانوا يمثلون أكثر من ثلثي السكان. غير أن ذلك القرار لم يُرضِ القادة الصهاينة لأن طموحاتهم كانت أكثر من ذلك بكثير، وأرادوا الاستفادة القصوى من تعاطف القوى الكبرى مع اليهود بسبب ما حدث لهم على يد النازية. ومن ثم فقد شكلت الحركة الصهيونية منظمات إرهابية مسلحة حولتها فيما بعد إلى جيش، وأعلنت قيام إسرائيل التي هاجمت كل المناطق العربية في فلسطين، واستطاعت بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ من السيطرة على ٧٧ في المائة من الأراضي الفلسطينية. وطبعا تم ذلك بعد مذابح دامية للفلسطينيين وتدمير قراهم وطردهم خارج الأراضي المحتلة.

ولم تكتف إسرائيل بعدم تنفيذ قرار التقسيم الذي صدر عن الجمعية العامة، واحتلال المزيد من الأراضي، بل شنت في عام ١٩٦٧ حربا على البلدان العربية تمكنت خلالها من الاستيلاء على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية وعلى أجزاء من بلدان عربية أخرى.

أريد هنا فقط أن أشدد على أن ما كان بحوزة اليهود في عام ١٩١٧ هو ٢,٥ في المائة من الأراضي، وفي عام ١٩٦٧ أصبح اليهود يسيطرون على كل أرض فلسطين.

لنرى الآن باختصار ماذا حدث للفلسطينيين خلال الستين سنة الأخيرة.

غادر ٧٥ في المائة من الفلسطينيين أراضيهم أثر احتلالها في عام ١٩٤٨، وغادر حوالي ربع مليون فلسطيني الضفة الغربية وغزة بعد احتلالهما في عام ١٩٦٧ وغادر حوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني الأراضي المحتلة بسبب الممارسات العنصرية غير القانونية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧. الجميع إما طردوا أو غادروا قراهم تحت التهديد. ويعيش الآن حوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في ٥٩ مخيما للاجئين تشرف عليها الأمم المتحد، وأغلبهم في

الدول المجاورة، بينما يعيش حوالي مليوني لاجئ فلسطيني في دول أخرى مختلفة. وطبعا لم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعودة أي لاجئ فلسطيني رغم قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الصادر عام ١٩٤٨ والقرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، اللذين التزمت إسرائيل بتنفيذهما باعتبارهما كانا شرطا لقبولها كعضو في الأمم المتحدة. ولكن لنرى ماذا يحصل الآن؟

لقد أرغم الجبروت الإسرائيلي المجتمع الدولي على تناسي جذور القضية الفلسطينية والاعتراف بأن ٢٢ في المائة فقط من أرض فلسطين هي أرض فلسطينية محتلة، وهي الأراضي التي تم احتلالها بعد عام ١٩٦٧، واضطر القادة الفلسطينيون مجبرين للقبول بأقل من ربع حقوق الشعب الفلسطيني لإقامة دولتهم عليها، وعقدوا مع الكيان الصهيوني الإسرائيلي أكثر من عشرة اتفاقات ما بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٥، ولكن الجانب الإسرائيلي لم ينفذ أي اتفاق، وواصل سياسته المعروفة التي تهدف إلى التخلص من الفلسطينيين من خلال مصادرة الأراضي وهدم المنازل ومنع البناء، وتجريف الحقول، ومنع السكان من الحصول على مستلزمات الحياة، وتقييد حركتهم.

وقد استحوذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إطار هذه السياسة على ما يقرب من ٥٠ المائة من أراضي الضفة الغربية لإقامة ١٤٩ مستوطنة، والبنية التحتية الخاصة بها، وإقامة المناطق الأمنية الخاصة، والمناطق العسكرية المغلقة، وما يسمى بالمحميات الطبيعية التي طبعا يمنع الفلسطينيون من الوصول إليها، ومنظومة الطرق الخاصة باليهود التي أيضا يمنع الفلسطينيون من المرور بها، وجدار الفصل العنصري الذي اقتطع لوحده ١٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية.

كما تسيطر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على موارد المياه، وتحرم الفلسطينيين من مياه نهر الأردن بالكامل، وتستغل ٨٧ في المائة من المياه الجوفية في الضفة الغربية للمستوطنات، بينما تركت ٢,٥ مليون فلسطيني ليعيشوا على ١٣ في المائة فقط من المياه الجوفية، بحيث أصبح الفلسطيني يحصل على أقل من ٦٠ لتر يوميا في حين يحصل اليهودي على ما بين ٢٧٤-٤٥٠ لترا من الماء يوميا.

إننا أمام وضع شاذ حوّل فيه الكيان الإسرائيلي جهود المجتمع الدولي لحل قضية فلسطين إلى نوع من العبث لا يهدف إلا إلى تكريس الأمر الواقع، الذي للأسف يتعزز يوميا على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، و لم يعد هناك أي مجال لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب ما يسمى بإسرائيل، بعد أن التهمت المستوطنات الإسرائيلية نصف أراضي الضفة الغربية، وقطعت أوصالها، وأصبح الفلسطينيون يعيشون في كانتونات منفصلة كتلك التي أنشأها نظام الفصل العنصري البائد في جنوب أفريقيا. ويؤكد ذلك سلسلة التشريعات والقوانين التي صدرت حديثا عن الكيان الإسرائيلي، أو التي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى إصدارها، ومنها التعديل على ما يسمى قانون المواطنة، الذي يفرض على غير اليهود أداء قسم الولاء لإسرائيل باعتبارها دولة يهودية، والقانون الذي يمنع منح الإقامة للفلسطينيين الذي يتزوجون من فلسطينيين يقيمون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وقانون حظر التحريض، الذي يقضي بحبس كل من يرفض وجود إسرائيل كدولة يهودية، وقانون القبول في البلدات، الذي يقضي برفض السماح بسكن أي شخص في البلدة إذا كانت أفكاره لا تتلاءم مع نشوء البلدة الصهيونية، وقانون الجمعيات، الذي يقضي بمنع إقامة أي جمعية لا توافق على السياسة الصهيونية. وهذه مجرد نماذج لبعض القوانين التي تهدف إلى التطهير العرقي – أقول تهدف إلى التطهير العرقي في أرض فلسطين – وتساندها إجراءات عملية يومية على الأرض، حيث يجري هدم بيوت

الفلسطينيين وطردهم، وهي ممارسات تركزت في الآونة الأخيرة في القدس وغور الأردن.

لقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٧٩ (د-٣٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، و لم تكن مخطئة كما حاول البعض أن يقول، ولكنها حتما لم تكن دقيقة. إن الصهيونية في الواقع أسوأ أشكال العنصرية بسبب ممارستها للفصل العنصري، وإيمانها بالتطهير العرقي في فلسطين كوسيلة لإقامة دولة خاصة باليهود.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مركز بحوث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا قام بدراسة قانونية مستفيضة في ضوء القانون الدولي، والقوانين المطبقة في فلسطين قبل الاحتلال وبعده، للإجابة على سؤال واحد محدد، وهو هل إسرائيل دولة فصل عنصري؟ وتوصلت الدراسة إلى القول

”ظلت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ قوة احتلال عدوانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و ... إن احتلال هذه الأراضي أصبح مشروعا استعماريا يقوم على نظام الفصل العنصري“.

والدراسة وملخصها منشورة على شبكة المعلومات الدولية لمن يريد الاطلاع عليها.

لقد بات واضحا أن الكيان الإسرائيلي يرفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، ويحاول جاهدا إضفاء الشرعية على احتلاله لجميع الأراضي الفلسطينية، ويرفض بوضوح إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ويسعى بكل الوسائل للسيطرة على كل شبر من أرض فلسطين، لكي تتمدد إسرائيل ويترسخ وجودها كدولة عنصرية، يعيش فيها اليهود وحدهم، ويطرد منها جميع الفلسطينيين.

ومن ثم فإن حل الدولتين، الذي روجت له الإدارات الأمريكية، ونال حماس الكثيرين، لم يعد ممكنا بسبب التعنت الإسرائيلي، والتداخل السكاني بين الفلسطينيين واليهود، وتقلص مساحة الأراضي التي تحت سيطرة الفلسطينيين وتشتتها. بالإضافة إلى أن كلا من الطرفين يؤمن بحقه في كامل أرض فلسطين التاريخية، فإن الإسرائيليون يقولون إنهم كانوا فيها قبل ثلاثة آلاف سنة، والفلسطينيون يستندون إلى وجودهم المستمر منذ مئات السنين. وأمام انسداد آفاق الحل فقد أصبح من الملح النظر في حل آخر يأخذ في الاعتبار أسس العدالة، ويستفيد من تجربة القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، حل يقوم على إنشاء دولة واحدة على كامل أرض فلسطين التاريخية: دولة يعود إليها جميع اللاجئين الفلسطينيين ويعيش فيها العرب واليهود في وئام، ويتمتعون فيها بنفس الحقوق، وتفرض عليهم نفس الواجبات وتكون متروعة السلاح، وتعيش في سلام مع جيرانها.

إن ممارسات الكيان الإسرائيلي لا تترك المجال لأي حل آخر غير حل الدولة الواحدة، وعلينا أن نختار بين أن تكون هذه الدولة دولة عنصرية يفرضها الصهاينة، وتكون مقصورة على اليهود فقط، أو تكون دولة ديمقراطية يفرضها المجتمع الدولي ويتعايش فيها العرب واليهود، وتوفر لهم نفس الحقوق، وتفرض عليهم نفس الواجبات، على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا، حيث قامت دولة ديمقراطية على أنقاض نظام الفصل العنصري، تعايش فيها السود والبيض بعد عقود طويلة من العداء، وسفك الدماء.

وقد أعد الوفد الليبي مشروع قرار A/65/L.24 بخصوص الدولة الواحدة، سيعرض على الجمعية العامة للتصويت عليه، ونتطلع إلى أن يلقى التأييد اللازم لاعتماده من جميع الوفود، خدمة للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

إن مشروع القرار كما هو وارد في الوثيقة A/65/L.24 ينطلق من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التي كما نعرف جميعا تتضمن حقه في العودة وحقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة فوق كامل ترابه. ومشروع القرار يلاحظ النتائج المأساوية التي ترتبت على إنشاء ما يسمى بإسرائيل بالقوة، ويشير إلى فضل جميع مبادرات إحلال السلام العادل والدائم بين اليهود والفلسطينيين، وما يتعرض له الفلسطينيون في ظل الاحتلال واستمرار الاستيلاء على ما تبقى من أراضيهم بحوزتهم.

ويسعى القرار إلى تحقيق العدالة وتجنيب المنطقة المزيد من الكوارث. ويعترف بأن المعطيات الحالية في فلسطين لا تسمح بقيام دولتين قابلتين للحياة، كما سبق وأن أوضحت. ويستند القرار إلى العلاقات الجيدة التي كانت تربط بين اليهود والعرب بمختلف أديانهم على مدى قرون طويلة قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي، الذي للأسف خلق وزرع لكي يخلق العداوة بين العرب والمسلمين واليهود.

وينص جزء منطوق القرار على ما يلي:

إن الجمعية العامة ”تؤكد التزامها بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للتراع في فلسطين.

”تشدد، على حق جميع السكان الذين ولدوا، هم أو آباؤهم أو أجدادهم، بفلسطين التاريخية بغض النظر عن دينهم أو عرقهم، في العيش في فلسطين واستعادة ممتلكاتهم، والتمتع بحقوق الإنسان على النحو المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

”تؤكد حق جميع اللاجئين والنازحين، نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية، في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة.

”تؤكد أيضا أن الوقت قد حان للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل للتراع بين الفلسطينيين واليهود يضمن الحقوق المشروعة للجانبين.

”تقرر أنه لم يعد هناك بديل عن إقامة دولة ديمقراطية واحدة، متعددة الأعراق والثقافات، تضم الفلسطينيين واليهود، وتضمن لهم نفس الحقوق، وترتب عليهم نفس الواجبات، وتكون متروعة السلاح، وتعيش في سلام مع جيرانها، وتدعو الجانبين إلى الشروع فورا في مفاوضات، بمساعدة المجتمع الدولي، لإقامة هذه الدولة.

”تدعو جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، إلى دعم إنشاء دولة واحدة في فلسطين يعيش فيها الفلسطينيون واليهود، وتكفل حق العودة لجميع اللاجئين والنازحين، وتقوم على قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.

”تطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

”تقرر إبقاء المسألة قيد النظر“.

ولا شك في أن هذا القرار يعكس العدل ويسعى إلى السلام، ونعتقد أن جميع الوفود التي تمثل دولا تحب السلم والأمن ستصوت لصالحه، رغم أننا نعرف أن كثيرا من الضغوط ستمارس عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (المراقب الدائم لفلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن تقدير فلسطين لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الحكيمة وتوجيهكم للعمل المهم للجمعية العامة في الدورة الخامسة والستين، بما في ذلك جهودها في ما يتعلق بقضية فلسطين، وهي بند مدرج في جدول أعمال المنظمة منذ إنشائها، ولا تزال، للأسف، من دون حل وما برحت تتطلب اهتماما ملحا من المجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن تقديرنا العميق لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومكتبها ورئيسيها السابق والحالي، على الترتيب، السفيرين عبد السلام ديالو وبول بادجي من السنغال، ونائبي الرئيس، السفيرين ظاهر تانين من أفغانستان وبيدرو نونيس موسكويرا من كوبا، ومقررها السفير سافوار بورغ من مالطة. نحن ممتنون لجهودهم الدؤوبة لمساعدة الشعب الفلسطيني في كفاحه لإعمال حقه في تقرير المصير – أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة – وجهودهم لحشد دعم المجتمع الدولي من أجل قضية فلسطين العادلة والسلام.

ونشكر المقرر على عرضه لتقرير اللجنة (A/65/35)، الذي يقدم لمحة عامة عن أعمال اللجنة والتطورات على الأرض والعملية السياسة خلال العام الماضي.

كما نعرب عن تقديرنا لشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام على جهودهما لتعزيز الوعي الدولي بهذه القضية الخطيرة من جميع جوانبها. كما نكرر تقديرنا لمعالي الأمين العام بان كي – مون على إسهاماته باسم الأمم المتحدة صوب حل سلمي لقضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي برمته.

يوافق اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، مرور ٦٣ عاما على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د–٢)، الذي قسم فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى دولتين – وهو قرار غير تغييرا كبيرا شكل ومستقبل الشرق الأوسط. ورغم أن القرار أدى إلى قيام دولة إسرائيل، فإن استقلال دولة فلسطين العربية لا يزال، بعد أكثر من ستة عقود، يواجه العراقيل بشكل مجحف وما برح الشعب الفلسطيني يعاني بشكل صارخ الحرمان من حقوقه وانتهاكها.

ما برح الشعب الفلسطيني، حتى هذا اليوم، يعاني آثار نكبة ١٩٤٨، التي انتزع فيها من وطنه وشتت منه، فيما لا يزال أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، الذي يبلغ تعداده الآن حوالي ٤,٨ مليون شخص، يعيش في المخيمات التي أنشئت لإيوائه قبل أكثر من ٦٠ عاما. ومن ثم ظلت قضية فلسطين في صميم النزاع العربي الإسرائيلي، ومسألة ساخنة على جدول الأعمال الدولي ورمزا للظلم في أنحاء العالم.

إن نفس الدولة التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ١٨١ (د–٢) – إسرائيل – هي التي تواصل رفض وجود دولة فلسطين وحقوق شعبها، بما في ذلك حق تقرير المصير والعودة إلى دياره للعيش في سلام مع جيرانه. إنها تلك الدولة التي تواصل تقويض جميع المبادرات التي تهدف إلى حل النزاع حلا عادلا وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. من الواضح أن الأمم المتحدة، بالنسبة لإسرائيل، قد وفت غرضها في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، لتتجاهلها بعد ذلك وتزدريها بل وتذمها.

إن عدم قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ القانون إزاء هذا النزاع وفرض عواقب على إسرائيل لتحديها الميثاق والتزاماتها القانونية له تأثير وخيم على الشعب الفلسطيني والمنطقة. لقد عزز شعورا قويا بإفلات إسرائيل من العقاب الذي سمح، منذ عام ١٩٦٧، باستمرار احتلال إسرائيل

العسكري الذي يبلغ عمره ٤٣ عاما للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧.

لقد عمقت السنوات النزاع، الذي يتسبب في معاناة وخسائر جسيمة للشعب الفلسطيني، تحت الاحتلال وفي المنفى في الشتات على حد سواء، ويفرض حالة مستمرة من الأزمة وانعدام الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة. ولذلك السبب نحن هنا مرة أخرى اليوم كي ندعو إلى اتخاذ إجراءات من أجل وقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وإلى بذل جهود جادة لإنهاء هذا النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما نقف هنا اليوم أمام الجمعية العامة، ما برح شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية يتحمل الانتهاك المنتظم لحقوقه الإنسانية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. إنه ما برح يتعرض لكل أشكال الاضطهاد، بما فيها العقاب الجماعي والسجن الجماعي واحتلال ومصادرة أراضيه من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. إنها حالة غير مستدامة وغير مستقرة إلى أبعد الحدود. ورغم قدرته على التحمل على مر السنين، فإن الشعب الفلسطيني، في الواقع يفقد الأمل بسرعة في عملية السلام وفرص إنهائها للحالة التي طال أمدها من النزاع والمعاناة ونزع الملكية واستعادة حقوقه وحريته.

وللأسف، ورغم الجهود الدولية والإقليمية من أجل السلام في الفترة الأخيرة، بما في ذلك جهود إدارة الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس باراك أوباما والأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، فضلا عن جامعة الدول العربية وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي المهتمين، تواصل إسرائيل التمادي في سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تواصل الحكومة الإسرائيلية إثبات أنها غير قادرة وغير مستعدة للتخلي عن عقلية وسلوك المحتل والمعتدي والالتزام بمسار السلام والتوافق الدولي على الحل القائم على وجود دولتين. وهناك توافق دولي في الآراء على الحل القائم على وجود دولتين.

وتواصل إسرائيل استخدام ذرائع تعسفية وغير منطقية ووهمية بل وعنصرية لإعفاء نفسها من مسؤولياتها القانونية وصرف انتباه المجتمع الدولي عن القضايا الأساسية وإطالة أمد النزاع وزيادة تفاقم الحالة في الميدان.

وليس هناك مثال صارخ على تلك النقطة أكثر من استمرار إسرائيل في حملتها الاستيطانية والاستعمارية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك مباشر للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة والالتزام بموجب خريطة الطريق بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي.

وعلاوة على ذلك، تتبع إسرائيل تلك السياسات في تحد كامل للدعوات العالمية إلى الوقف الكامل لتلك الحملة غير القانونية والتدميرية، التي تتعارض مع المبدأ الأساسي لعملية السلام المتمثل في الأرض مقابل السلام وتتنافى بشكل صارخ مع هدف عملية السلام.

لقد فضلت إسرائيل، مرة أخرى، جدول أعمالها التوسعي على هدف تحقيق السلام والأمن برفضها احترام الظروف التي سمحت باستئناف المفاوضات في أيلول/سبتمبر ورفضها تمديد ما يسمى بوقفها الاختياري لأنشطة الاستيطان. ومنذ انتهاء فترة الوقف الاختياري، ازدادت بسرعة كثافة أنشطة الاستيطان، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة.

وواصلت إسرائيل بناء المستوطنات وجدار الضم ومصادرة الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية وفرض المئات

من نقاط التفتيش لتدمير تواصل وسلامة ووحدة الأرض الفلسطينية والتدمير السريع لجدوى الحل القائم على وجود دولتين.

وتبقى الحالة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك حول المدينة القديمة وأحياء سلوان والبستان والشيخ جراح، حرجة جدا، كما تدل الإعلانات الإسرائيلية الأخيرة لخطط بناء ١ ٣٠٠ وحدة استيطانية أخرى في مستوطنة هارحوما غير القانونية في الأرض الفلسطينية المعروفة تاريخيا باسم جبل أبو غنيم.

ويجب التذكير بأن بناء تلك المستوطنة وفشل مجلس الأمن في التصدي للإجراء غير القانوني هو الذي أدى إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في عام ١٩٩٧.

إن حملة إسرائيل الاستيطانية داخل المدينة المقدسة وحولها تسعى بوضوح إلى إحداث تغيير واسع في التركيبة الديمغرافية والسمة العربية الفلسطينية وهوية القدس الشرقية وإلى أن تعزل بشكل فعلي وتفصل المدينة المقدسة عن ضواحيها الفلسطينية الطبيعية.

نحن ندين الحملة غير المشروعة وكل الإجراءات المتصلة بها ونؤكد مجددا رفضنا لضم إسرائيل للقدس الشرقية، وهو الإجراء الذي لم يعترف به المجتمع الدولي والذي قرر مجلس الأمن والجمعية العامة أنه لاغ وباطل.

وبالإضافة إلى الأنشطة الاستيطانية ما فتئ الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة يتعرضون لهدم منازلهم والطرد وإلغاء حقوق إقامتهم واستفزازات أخرى من جانب المستوطنين ومسؤولي الحكومة بل والزعماء الدينيين الذين ما برحوا يمجدون ويبررون بشكل لا أخلاقي جريمة استعمار أرض شعب آخر.

وعلاوة على ذلك، يواصل المستوطنون، الذين زادوا ٨ ٠٠٠ آخرين من حيث العدد خلال فترة ''الوقف الاختياري'' وحدها، ترويع وترهيب المدنيين الفلسطينيين وتدمير وتخريب الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك المنازل والمساجد والحقول الزراعية. ويذكي كل ذلك التوترات الحادة أصلا ويلهب الحساسيات الدينية ويعطي مزيدا من المصداقية للشكوك الخطيرة بشأن مصداقية إسرائيل كشريك سلام.

وفي هذه المرحلة، لا بد من أن نؤكد من جديد أن وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ضروري لاستئناف عملية موثوقة تهدف إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

إن ما نتكلم عنه ليس ''شرطا مسبقا'' فلسطينيا لعملية السلام، بل التزام قانوني ملزم لإسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر الأنشطة الاستعمارية، وفقًا للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وفتوى محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤ وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وجميعا ارتأت أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير قانونية ودعت إلى وقفها الكامل.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل اتباع إجراءات وسياسات غير قانونية أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعرض السكان المدنيين الفلسطينيين لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والعقاب الجماعي والتشريد والإهانات المستمرة لكرامتهم الإنسانية والانتهاك الكامل لمبدأ حماية المدنيين في المنازعات المسلحة، بما في ذلك حالات الاحتلال الأجنبي، والالتزام بتوفير هذه الحماية.

وتواصل الدولة القائمة بالاحتلال بشكل تعسفي احتجاز وسجن آلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. ولا يزال السجناء والمحتجزون الفلسطينيون محتجزين في أوضاع غير صحية ولا إنسانية ويتعرضون لسوء المعاملة البدنية والنفسية، بما في ذلك الإساءة والحبس الانفرادي والتعذيب، وما فتئوا يحرمون من الزيارات العائلية والرعاية الطبية الملائمة والغذاء الكافي، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتظل الحالة في غزة أيضا حرجة للغاية. لا يزال التأثير المستمر لحصار إسرائيل وآثار عدوان إسرائيل العسكري في العام الماضي يؤثران بشكل خطير على كل جانب من جوانب الحياة في غزة، مع استمرار إعاقة انتقال الأشخاص والبضائع، ولا تزال مستويات الفقرة والبطالة وانعدام الأمن الغذائي مرتفعة.

إن الصدمة والدمار اللذين ألحقتهما إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالسكان المدنيين الفلسطينيين، الذين قتل وجرح منهم الآلاف، واستمرار عرقلتها لإعادة تأهيل غزة وإعادة إعمارها يضر بشدة برفاه واستقرار المجتمع ككل، وبخاصة الفئات الأضعف، مثل اللاجئين، الذين يشكلون أغلبية السكان هناك.

وفي ذلك الصدد، سنواصل المطالبة بالمساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، وسنواصل جهودنا للمضي قدما في إجراء لمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، تقرير غولدستون، مع التأكيد على ضرورة إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

وسنواصل المطالبة بالرفع الكامل للحصار الإسرائيلي وفقا للقانون الإنساني الدولي وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق التنقل والعبور الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويبقى استمرار تلك الحالة المخجلة يتسبب في معاناة السكان في غزة ويذكي مشاعر الظلم واليأس ويجب وضع نهاية له.

لقد أدت تلك الحالة الظالمة أيضا إلى مزيد من التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تضامن المدنيين الذين كانوا على متن سفن أسطول حرية غزة في أيار/مايو هذا العام، الذين كانوا يحاولون إيصال مساعدات إنسانية تمس الحاجة إليها.

ونؤكد من جديد إدانتنا لهجوم إسرائيل العسكري على القافلة، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، الذي أدى إلى قتل تسعة مواطنين أتراك، كما نؤكد من جديد مطالبتنا بالمساءلة عن تلك الجريمة التي ارتكبت ضد المدنيين في المياه الدولية.

ومما يتعذر إنكاره أننا نقف أمام مفترق طرق في بحثنا منذ أمد بعيد عن تسوية عادلة لقضية فلسطين، وتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. إن الوضع الحالي لا يمكن الإبقاء عليه، ويجب أن نختار طريقا إلى الأمام، علما بأن الطريق التي سنختارها ستقرر الآفاق المستقبلية للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

الطريق واضحة: أن نغتنم، مع كامل العزم، الفرصة المتاحة لنا لاستئناف وتسريع عملية السلام على أساس مرجعياتها المتفق عليها. ويمكن لتلك الطريق أن تأخذنا نحو تحقيق الحل النهائي والعادل لجميع المسائل الجوهرية في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني – اللاجئون، القدس، المستوطنات، الحدود، المياه، الأمن والسجناء – ووضع حد نهائي للاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، والحل العادل والمتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وإرساء السلام والأمن بين فلسطين وإسرائيل وفي كل أنحاء الشرق

الأوسط. تلك هي الطريق المفضلة التي يدعمها المجتمع الدولي والتي يجب السعي إلى سلوكها على النحو العاجل.

والطريق الثانية واضحة أيضا: السماح للانتهاكات الإسرائيلية وإفلات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من العقاب بالقضاء على الإمكانيات المتبقية لتحقيق حل السلام القائم على دولتين. وإذا أُجبرنا على سلوك تلك الطريق، فلن نشهد سوى المزيد من العنف والمعاناة وعدم الاستقرار للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والمنطقة بأسرها، وستأخذنا بعيدا أكثر من أي وقت مضى عن هدفنا النبيل المتمثل في تحقيق السلام. ويرفض الشعب الفلسطيني وقيادته سلوك تلك الطريق، ويؤكدان من جديد التزامهما بالطريق الأولى بغرض تحقيق التسوية العادلة والدائمة والسلمية، بالاستناد إلى الحل القائم على دولتين.

نأتي إذًا إلى الجمعية اليوم لنحث المجتمع الدولي مجددا على تحمّل مسؤولياته. يجب بذل جهود جادة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، ليتحمّل المجتمع الدولي المسؤولية الراهنة عن حل قضية فلسطين بكل جوانبها حلا عادلا. ويجب إيجاد الإرادة والشجاعة السياسيتين لمتابعة المواقف القانونية المتخذة، والإعلانات المبدئية المعلنة، والالتزامات والتعهدات المقطوعة لدعم القانون في كل الظروف، ولجعل السلام حقيقة واقعية. فالسلام والأمن في الشرق الأوسط يعتمدان عليها؛ ومصداقية القانون الدولي ونظامنا الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تعتمد عليها.

الصراع ليس صراعا حرونا لا حل له، مثلما تريد السلطة القائمة بالاحتلال أن نعتقده، على أمل التخلي عن السعي إلى السلام والقبول بالحالة الراهنة. ويمكن إيجاد حل عادل وقابل للبقاء في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار المعنون ”التسوية السلمية لقضية فلسطين“، الذي يُتخذ سنويا في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فضلا عن الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤. فذلك الحل هو الهدف الواضح لعملية السلام في الشرق الأوسط المدعومة دوليا، بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق.

ونتفهم تماما، بطبيعة الحال، الحاجة إلى التفاوض على تسوية لتحقيق السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وبينما تعمل القيادة الفلسطينية بنشاط على تنفيذ برنامجنا لبناء الدولة، رغم كل العراقيل، تحضيرا لاستقلالنا الذي نعتقد أنه وصل إلى نقطة اللاعودة، فهي تؤكد مرارا وتكرارا أيضا استعدادها لاستئناف عملية المفاوضات في بيئة تفضي بالفعل إلى تحقيق السلام، أي بيئة تتوقف فيها الأعمال المناهضة لتحقيق السلام، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا، مع ذلك، نؤكد من جديد على واجب المجتمع الدولي الوفاء بالعهد الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، ذلك العهد الذي قُطع قبل عقود من الزمن، بدءًا بولاية عصبة الأمم واستمرارًا بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وجميع القرارات اللاحقة. وما لم يتحقق ذلك العهد، سيظل السلام بعيد المنال، لأن السلام لا يمكن أن يتحقق في أرض يسودها الظلم. فانتهاكات إسرائيل للقانون وإهانتها لإرادة المجتمع الدولي لا يمكن تحمّلهما بعد الآن. يجب إجبار إسرائيل إمّا على اختيار طريق السلام، أو على تحمّل المسؤولية عن عرقلته.

ومع هذا الالتزام بالقانون الدولي ومبدأي العدالة والسلام الحقيقيين، يمكن التغلب على المأزق الراهن وحل الصراع المأساوي الذي طال أمده في منطقتنا. ولكن الفرصة ضئيلة ويجب علينا أن نعمل الآن. والعمل الجماعي وحده

هو الذي يجعلنا نتمكن من تحقيق الهدف الرؤيوي الذي ذكره رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، أمام هذه الجمعية في أيلول/سبتمبر، ألا وهو إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة في السنة المقبلة، والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجميع الجيران الآخرين في سلام وأمن. ونعرب عن أعمق آمالنا في أن تكون تلك الرؤية قد تحققت عندما تجتمع الجمعية في الدورة المقبلة لتناول قضية فلسطين.

وفي الختام، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نعرب عن أعمق امتناننا لكل الدعم والتضامن اللذين قدمهما لنا المجتمع الدولي طوال سنين عديدة، ذلك الدعم الذي كان وسيظل مركزيا بالنسبة إلى قدرة تحمّل وثبات الشعب الفلسطيني في متابعة قضيته العادلة، تحقيقا لطموحاته وحقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك استقلال دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن الدول الـ ١١٨ الأعضاء في حركة عدم الانحياز بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، المعنون ”قضية فلسطين“. إن هذا اليوم هام جدا لأنه يصادف اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ويمثّل فرصة لتعزيز عزم المجتمع الدولي على إعمال الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي طليعتها حقه في إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والقابلة للبقاء، تكون عاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى الحل القائم على دولتين، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومبادىء مدريد، ومبادرة السلام العربية.

والمؤسف أن اجتماعنا اليوم يأتي أيضا بينما تواصل إسرائيل القيام بأعمالها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتزيد إلى حد خطير من تفاقم الحالة على الأرض، وتقوّض الجهود لإحياء العملية السياسية التي ستفضي إلى حل نهائي للصراع. وعلى رغم جميع الجهود الجادة التي تبذلها الأطراف الدولية والإقليمية المعنية سعيا إلى الإبقاء على المفاوضات المتواصلة والفعالة والمباشرة بشأن المسار الفلسطيني، وتحقيق الحلول العادلة والشاملة لجميع المسائل الأساسية للوضع النهائي، فإن المواقف السلبية والأعمال غير القانونية لإسرائيل لا تزال تعرقل إحراز التقدم. تدين حركة عدم الانحياز إصرار إسرائيل على مواصلة عملية البناء والتوسع في العديد من المستوطنات في الضفة الغربية وأشد تلك المستوطنات كثافة في القدس الشرقية وحولها. ومنذ انتهاء موعد ما يسمى بالوقف الاختياري الجزئي للأنشطة الاستيطانية، ما فتئ يتجلى بوضوح، وأكثر من أي وقت مضى، الازدراء الصارخ من الدولة القائمة بالاحتلال بالموقف الإجماعي للمجتمع الدولي، وعدم احترامها المطلق لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ومن المعروف على نطاق واسع أن هذه الأنشطة الاستيطانية غير القانونية ألحقت أضرارا جسيمة بوحدة وسلامة الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وألحقت أضرارا جسيمة أيضا بآفاق التجسيد الفعلي للحل القائم على أساس الدولتين.

ومما يثير جزع حركة عدم الانحياز أيضا الهجمات المستمرة والمتواصلة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على المدنيين الفلسطينيين والمواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية، وأماكن العبادة، بما في ذلك اقتلاع آلاف أشجار الزيتون وتخريب وسرقة المعدات والمحاصيل الزراعية تحت حماية القوات الإسرائيلية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بعميق القلق إزاء ممارسة إسرائيل المتمثلة في التصديق

على منتجات منشؤها المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووسمها بعبارة: ”مصنوعة في إسرائيل“، في انتهاك مباشر للقانون الدولي، والقانون التجاري الدولي، وغير ذلك من الأنظمة المتعلقة بقواعد منشأ العديد من السلع الأساسية. ولهذا تطلب الحركة إلى المجتمع الدولي والدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من منشأ المنتجات الإسرائيلية، بما في ذلك تمكين موظفي الجمارك من السفر إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لكفالة الوقف السريع والقاطع لدخول منتجات المستوطنات إلى أسواقها، وبهذا يتسنى وقف إعانة ذلك المشروع الاستيطاني غير الشرعي.

بالإضافة إلى ذلك، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بأن تزيل كل نقاط التفتيش والمتاريس من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ أن تلك التدابير ما برحت تقيد حركة الأشخاص والسلع، مما يفتت بشدة الأرض الفلسطينية بمحاولة عزل القدس الشرقية عن الأراضي العربية الطبيعية المحيطة بها في الضفة الغربية. وفي هذا الصدد، تطالب الحركة أيضا بأن تمتثل إسرائيل امتثالا تاما لفتوى محكمة العدل الدولية وأن توقف بناء جدار الضم الذي تقيمه والذي يؤثر بشدة على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ويزيد من سوء الأحوال الإنسانية، علاوة على ما يخلفه من أثر خطير على وحدة الأراضي الفلسطينية.

كذلك تعرب حركة عدم الانحياز عن عميق قلقها إزاء الحالة الخطيرة والمتوترة في القدس الشرقية المحتلة نتيجة استمرار الأنشطة الاستيطانية وغيرها من التدابير غير القانونية. وتطالب الحركة بالوقف الفوري لهدم المنازل وإلغاء حقوق المواطنة للمزيد من الفلسطينيين، ولا سيما لأبناء القدس، بمن فيهم الممثلون المنتخبون للمجلس التشريعي الفلسطيني. وتمثل الإجراءات غير القانونية محاولات جلية لاستباق الحكم على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي المقبلة ويجب صد تلك المحاولات.

تكرر حركة عدم الانحياز نداءها للمجتمع الدولي من أجل تصميمه على المطالبة بتقيد إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، فورا بالالتزامات القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخارطة الطريق. ويجب أن توقف إسرائيل جميع الممارسات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية – وهذا يعني أنه يتوجب عليها أن تجمد بالكامل كل أعمال بناء المستوطنات والجدار وغير ذلك من التدابير ذات الصلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولا يمكن أن تظل إسرائيل تتجاهل وتتحدى، من دون أي عواقب، توافق الآراء الدولي في هذا الشأن، بما في ذلك النداءات الموجهة من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية، وغير ذلك من الهيئات الدولية. ولا بد من إزالة العقبة الرئيسية أمام الطريق المفضي إلى السلام.

ومما يثير قلق حركة عدم الانحياز أيضا التقارير العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والتقارير المستقلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تشير إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب التي أدت إلى تكرار الانتهاكات غير القانونية للحقوق وعلى نطاق واسع، بما في ذلك، في جملة أمور، الحق في تقرير المصير، والحق في حرية التنقل، والحق في الحياة.

وتدين الحركة بشدة استمرار سجن ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية وغيرها من مرافق الاحتجاز، حيث أن سوء المعاملة والتعذيب يمارسان على نطاق واسع، والحركة مقتنعة أنه ينبغي فورا إطلاق سراح السجناء الذين من بينهم أطفال ونساء، ولا بد من أن يكون التفتيش الدولي على أحوالهم الراهنة أولوية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وما انفكت الحركة تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في قطاع غزة التي لا تزال إحدى أعلى أولوياتها. فاستمرار إسرائيل في فرض عقوبات جماعية على كل السكان المدنيين الفلسطينيين أدى إلى حاجة حرجة فيما يتعلق بحقوق الإنسان هناك. ولا يزال السكان يعانون من ضائقة خانقة جراء الاحتلال الإسرائيلي المستمر وأثر العدوان العسكري الوحشي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وفي هذا الصدد، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بأن ترفع بالكامل حصارها غير القانوني وأن وتنفذ تنفيذا تاما قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وقرار الجمعية العامة دإط - ١٨/١٠، وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تحترم التزاماتها في هذا الشأن بموجب القانون الإنساني الدولي. ويجب أن تفتح إسرائيل جميع نقاط العبور لديها مع غزة للسماح بالحركة المستدامة المنتظمة للأشخاص والسلع. وتؤكد الحركة أيضا على الحاجة الملحة إلى تعمير غزة، وتطالب إسرائيل بالسماح بالتعمير والانتعاش الاقتصادي بإعطاء التصاريح لاستيراد مواد البناء، بمن فيها تلك اللازمة لإعادة تعمير مرافق الأمم المتحدة ومدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وبينما أكدت السلطة الفلسطينية مرارا وتكرارا تصميمها على اتباع سبيل السلام والاضطلاع بجميع التدابير لكفالة الأمن، لا تزال إسرائيل تنتهك التزاماتها القانونية وتعوق على نحو سافر الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة عن طريق مجموعة من التدابير غير القانونية والاستفزازية التي لم تؤد حتى الآن إلا إلى إذكاء لهيب الحالة، بما في ذلك الملاحظات النارية التي صدرت عن مسؤولين حكوميين والقانون العنصري الذي أصدرته مؤخرا الحكومة الإسرائيلية بشأن قسم الولاء اليهودي، في انتهاك جلي للحرية القانونية والدينية للسكان العرب في إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد آخر قانون للبرلمان الإسرائيلي الذي يفرض شروطا جديدة صارمة قبل أي انسحاب من الأراضي العربية المحتلة التي ضمتها إسرائيل بطريقة غير قانونية يناقض وينتهك انتهاكا صارخا التزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلى الرغم من وعظ إسرائيل بشأن السلام، ما برحت ترسل إشارات سلبية واضحة إلى العالم بشأن اعتزامها مواصلة احتلالها للأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وترسيخ جميع العقاب التي تحول دون الانسحاب، مما يعوق إحلال السلام في الشرق الأوسط.

تؤكد حركة عدم الانحياز على أنه لا يمكن إجراء مفاوضات جادة حقيقية بينما تواصل إسرائيل القيام بإجراءات غير قانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما أنشطتها الاستيطانية. ونكرر مطالبتنا لإسرائيل بأن تعزز بيئة تؤدي إلى السلام، بما في ذلك الامتناع عن الاستفزازات والإجراءات الرامية إلى تغيير وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية، واستباق الحكم على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، وأن تشترك بنشاط في الجهود الدولية لكفالة استئناف المفاوضات والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع في الشرق الأوسط.

ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لمنع التوقف التام للمفاوضات المباشرة على المسار الفلسطيني. وتشدد حركة عدم الانحياز على الحاجة إلى أن يظل المجتمع الدولي متحدا في مطالبة إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال وبوقف جميع انتهاكاتها فورا.

إن المحاسبة في هذه المرحلة واجب حتمي ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتنازل عن مطالبه. إن ذلك يصب في

مصلحة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، وكذلك مصلحة إقليم الشرق الأوسط بأسره.

وفي الحقيقة، فإن ذلك الاحترام أمر إلزامي لتحقيق حل الدولتين القائم على المرجعيات المتفق عليها وهي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، وتسوية سلمية للمسألة الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي.

تؤكد حركة عدم الانحياز التزامها الراسخ بتسوية عادلة وشاملة للمسألة الفلسطينية والاستعادة الفورية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والسيادة داخل دولته الفلسطينية المستقلة والقابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بالكلام باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتؤيد بياني هذا بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

إن إعادة إطلاق عملية المفاوضات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني، التي جرت في واشنطن في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قد أثارت آمالا عراضا وتوقعات عديدة في المجتمع الدولي بكل أطرافه.

في ٣ أيلول/سبتمبر، صرّحت ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين آشتون، بأنه يتعين على الطرفين الانخراط في تلك العملية عازمين على التغلب على العقبات وأن يعملا بسرعة وهمّة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمركز النهائي، استجابة لنداء اللجنة الرباعية لبلوغ تسوية متفق عليها في غضون عام واحد.

وقد أطلقت الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي نداءات مماثلة، كما تم في مناسبات عديدة، سيما من قبل الاتحاد الأوروبي، التشديد على أهمية تهيئة جو الثقة المتبادلة بين الطرفين. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، صرّحت اللجنة الرباعية نفسها بمنتهى الوضوح أن الطرفين بحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية للتقدم، بما في ذلك بالإحجام عن أي أعمال استفزازية أو عبارات تحريضية .

نلتقي اليوم فيما تُبذل جهود ترمي إلى الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه تلك المفاوضات. لا يوجد بديل للاتفاق على حل الدولتين. إن الاتحاد الأوروبي يناشد جميع الأطراف أن تسعى جاهدة إلى إيجاد وسيلة لاستمرار الحركة والتقدم في عملية المفاوضات وحشد الزخم لها.

ويذكِّر الاتحاد الأوروبي بعدم شرعية المستوطنات في الأراضي المحتلة وفقا للقانون الدولي وبأنها تشكل عقبة في طريق السلام وتهدد باستحالة حل الدولتين. إننا نناشد إسرائيل مجددا وضع حد لجميع أنشطة الاستيطان، بما في ذلك في القدس الشرقية.

يتطلب السلام الحقيقي إيجاد وسيلة عن طريق المفاوضات لحسم مسألة وضع القدس كعاصمة للدولتين في المستقبل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يطالب بوقف تام لجميع أعمال العنف، وبخاصة إطلاق الصواريخ والهجمات الإرهابية.

في زيارتها للمنطقة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، ناقشت ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية، كاثرين آشتون، مع السلطة الفلسطينية الجهود التي تقوم بها لبناء المؤسسات

اللازمة لقيام الدولة. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتقييم الذي قام به البنك الدولي والذي يقر فيه بأن السلطة الفلسطينية، فيما إذا واظبت على أدائها الحالي، في وضع يسمح لها تماما بإنشاء دولة في أي وقت في المستقبل القريب.

يشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية القصوى لاستمرار عملية بناء الدولة الفلسطينية التي سيواصل الاتحاد دعمه النشط لها، بما في ذلك في تنفيذ خطة فياض. إن الدعم السياسي والمالي من قِبَل المجتمع الدولي بأسره أمر بالغ الأهمية. ويناشد الاتحاد الذين التزموا بتبرعات مالية أن يوفوا بوعدهم. كما ينبغي تسريع كل الجهود الرامية إلى دعم الرئيس محمود عباس في سعيه إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتدابير التي اتخذت في الآونة الأخيرة لتخفيف القيود على التنقل في الضفة الغربية ودخول السلع إلى غزة، ويشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات في ذلك الصدد. إن من شأن تلك الخطوات تحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ويذكِّر الاتحاد الأوروبي إسرائيل وبقية الأطراف الأخرى بالتزاماتهم في احترام حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة.

فيما يتعلق بغزة على وجه الخصوص، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإلى الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي، وفتح المعابر فورا دون شروط وعلى نحو مستدام للسماح بتدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها، بما في ذلك السلع القادمة من الضفة الغربية.

وفي ذلك السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور المبرم عام ٢٠٠٥. ويرحب الاتحاد بالتدابير التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا والتي تمثل خطوة هامة إلى الأمام. غير أن ثمة حاجة إلى الاستزادة من ذلك.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الكامل واتخاذ تدابير مكمِّلة بغية إحداث تغيير جوهري في السياسات يهدف إلى إعادة اعمار غزة وتعافيها الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق الصادرات. لقد تطوع الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة لبلوغ تلك الغاية ويدعو إلى إيجاد حل يعالج شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا استعداده للإسهام بشكل ملموس في الحل الشامل والمستدام الذي يجمع بين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وقابلة للبقاء، يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يشرفني أننا نجتمع في هذا الوقت من كل عام لإحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وتجديد الالتزام بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة أسوة بكافة الشعوب.

واليوم وبعد مرور ما يزيد عن ستة عقود على صدور هذا القرار نجد بأن هذه القضية لا تزال تمر بمرحلة حرجة وخطيرة للغاية على الرغم من كافة المساعي الدولية والإقليمية الدؤوبة التي بذلت حتى الآن من أجل تسويتها، بما فيها الجهود المكثفة الأخيرة التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية وأسفرت عن استئناف المحادثات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الثاني من أيلول/سبتمبر الماضي، بعد سبع جولات من المحادثات غير المباشرة التمهيدية، والتي سرعان ما شهدنا عرقلتها، كنتيجة حتمية لتدابير الاستيطان غير القانونية التي واصلت ولا تزال تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال في الأراضي

الفلسطينية، وتجسد أخطرها في تشييدها لما يزيد عن ٦٠٠ وحدة سكنية في ٦٠ مستوطنة غير شرعية في الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية منذ انعقاد الدورة الماضية للجمعية العامة.

إن الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني لم تنحصر في مسألة التوسع الاستيطاني غير القانوني الخطير في الأراضي الفلسطينية ونقل المستوطنين الإسرائيليين إليها فحسب، وإنما تمادت لتشمل تكرار توغلاتها العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية، وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطنيين واحتجازهم على نحو غير قانوني، وانتهاجها لسياسة إفلات المستوطنين المتطرفين، المسؤولين عن أعمال العنف ضد الفلسطينيين، من العقاب، فضلا عن استمرارها في مواصلة حصارها لقطاع غزة، وعرقلة خطة إصلاح وصيانة وإعادة بناء المنازل والمؤسسات الفلسطينية التي قامت بتدميرها خلال حربها على غزة عام ٢٠٠٦ بما في ذلك المتعلقة بمشاريع البنى التحتية الأساسية من شبكات كهرباء ومحطات معالجة الصرف الصحي وغيرها من المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى التي تشرف عليها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ تجدد إدانتها الشديدة لكافة هذه الممارسات الإسرائيلية المرفوضة جملة وتفصيلا، لاعتبارها انتهاكا صارخا لأحكام الميثاق والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي، وعلى رأسها إتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩، تعرب عن قلقها إزاء استمرار عجز المجتمع الدولي في مواجهة هذه الانتهاكات وتداعياتها الخطيرة.

إننا وإذ نؤكد مجددا على المسؤولية الرئيسية المشتركة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة تجاه حل قضية فلسطين، نطالب بصفة خاصة مجلس الأمن وأعضاء اللجنة الرباعية بتحمل مسؤولياتهم تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، واتخاذهم لجملة من الإجراءات والتدابير الملموسة والضاغطة على إسرائيل لحملها على تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بما فيها الداعية إلى وقف حملة استيطانها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، وإلى إزالة الجدار العازل، ووقف تدابير العنف المفرط والإغلاق والحصار التي تمارسها على الشعب الفلسطيني، وذلك ضمانا لتوفير الأجواء الملائمة لإعادة تفعيل جهود استئناف المفاوضات المباشرة امتثالا لالتزاماتها بموجب مبادئ مؤتمر أسلو، وتفاهمات شرم الشيخ ومنهجية خارطة الطريق، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إننا وإذ نتطلع لقيام إسرائيل في تنفيذ قرارها الأخير والقاضي بالإنسحاب من منطقة شمال قرية الغجر اللبنانية وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نؤكد على أن التسوية العادلة والدائمة والشاملة للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط لن تتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وانسحابه العسكري الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشرقية، وكامل مرتفعات هضبة الجولان السوري، ومنطقة شبعا اللبنانية، فضلا عن ممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى وطنهم، ووقف إسرائيل لخروقاتها اليومية المتكررة للسيادة اللبنانية.

ونأمل بأن تتعزز جهود السلام المبذولة حاليا، بإتجاه تنشيط مسارات مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية بالمنطقة، وذلك وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام على أساس حدود ١٩٦٧، ومبادرة السلام العربية الكفيلة

بتحقيق منهجية رؤية إقامة الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب وداخل حدود آمنة وتتبادلان الإعتراف الواحدة بالأخرى، بما يجلب الاستقرار والخير والتعاون والنماء لشعوب المنطقة قاطبة.

وختاما، إن دولة الإمارات والتي ستمضي نحو استمرار دعمها للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بقيادة الرئيس محمود عباس، ولا سيما في سعيها الدؤوب إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، تدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفه تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة السياسية والاقتصادية له للتخفيف من محنته الإنسانية وتمكينه من إعادة بناء وإعمار مؤسسات الدولة الفلسطينية، آملين في أن يصوت جميع الأعضاء لصالح مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين المتصلين بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط.

السيد الجعفري (سوريا): السيد الرئيس، يعرب وفد بلادي عن جزيل الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولرئيسها، ولشعبة حقوق الشعب الفلسطيني في الأمانة العامة، ولبرنامج الإعلام الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام، على الجهود التي يبذلونها من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وهي القرارات التي يطالب جميعها بوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، تلك المعاناة المستمرة منذ أكثر من ستة عقود.

لقد جدد المجتمع الدولي صباح اليوم تضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من أجل تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعودة حقوقه المشروعة كاملة.

ويحدث كل ذلك في ظل استمرار آلام الشعب الفلسطيني ومعاناته الناتجة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني العنصري وممارساته العدوانية، من قتل للأطفال والنساء، واستباحة المقدسات وممارسة سياسة العقاب الجماعي والحصار اللاإنساني وبناء جدار العزل العنصري واعتقال آلاف المدنيين الأبرياء، والقيام بعملية استيطان سرطاني معلن ورسمي في جميع الأراضي الفلسطينية، وخاصة في القدس المحتلة بطريقة تستهدف وجود هذه المدينة المقدسة وهويتها الثقافية والحضارية.

وعلى الرغم من اتخاذ الأمم المتحدة لمئات القرارات التي طالبت إسرائيل بإنهاء احتلالها والتوقف عن سياساتها العدوانية، فإن إسرائيل ما زالت تتحدى إرادة الشرعية الدولية وترفض الانصياع لها.

وفي ظل هذه الأوضاع الكارثية المتمثلة في عدم انصياع إسرائيلي لإرادة المجتمع الدولي، من جهة، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، من جهة ثانية، يصبح من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن تنهض الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية، وذلك من خلال تطبيق قراراتها ذات الصلة، باعتبار أن هذه المنظمة الدولية كانت هي نفسها وراء اعتماد القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، وبالتالي، فإن جميع الدول الأعضاء فيها تتحمل تبعات عدم تطبيق هذا القرار حتى الآن.

وهنا، نذكر بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د-٣)، الصادر بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٤٩، قد حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بالتزامها بمبادئ الميثاق واحترامها لهذه المبادئ، وكذلك احترام قراراتها ذات الصلة، وخاصة القرارين ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣)، وهما القراران اللذان يؤكدان على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هُجِّروا منها قسراً.

وقد أخذت الجمعية العامة علماً عند قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بتصريحات وتفسيرات إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، والتزامها بتطبيق هذين القرارين. غير أن هذا الالتزام قد تم تغييبه بشكل مثير للانتباه في آليات المساءلة الدولية لإسرائيل. وهذا من شأنه أن يوجه رسالة خاطئة من الدول الأعضاء إلى إسرائيل مفادها أن إسرائيل فوق القانون، وبالتالي فإن هذا يشجعها على التمادي في ممارساتها التي تنتهك كل القوانين والأعراف الدولية دفعة واحدة.

في إسرائيل يتكلمون عن السلام بنفاق تكذبه أعمالهم، حيث يقومون في الوقت نفسه بكل الأعمال التي تتنافى وأبسط مبادئ هذا السلام، وعلى رأسها حملات الاستيطان المستمرة والمدانة، والتي كان آخرها إعلان حكومة الاحتلال مؤخراً بناء ١ ٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية وحدها. في إسرائيل، يقولون إنهم يريدون المفاوضات من أجل تحقيق السلام وعلى أساس حل الدولتين، في مجرد كلام يقال لا مكان له على الأرض بحكم ما تقوم به سلطات الاحتلال من استيطان أرعن على الأرض نفسها التي يقولون إنها ستكون موضع السلام.

في هذا الصدد، نشير بشكل خاص إلى ما تقوم به إسرائيل في مدينة القدس، حيث تعمل بشكل مكثف على تهويد المدينة وإفراغها من سكانها الفلسطينيين ودعم الممارسات المتطرفة التي تقوم بها قطعان المستوطنين تحت حماية الجيش الإسرائيلي، وهي قطعان تستمر في سياساتها التي تعرض سلامة الأماكن والتراث التاريخي هناك للخطر.

وبالانتقال إلى الوضع المأساوي في غزة والناتج، كما يعرف الجميع، عن العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، والذي أسفر عن مقتل مئات من المدنيين الأبرياء، الأمر الذي أثبته وسجله العديد من التقارير الدولية، بما فيها تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، الذي أشار صراحة إلى استهداف إسرائيل للمدنيين بشكل متعمد، ووصف الأعمال التي قامت بها إسرائيل خلال العدوان بأنها جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

واستكمالاً لعدوانها، واصلت إسرائيل فرض حصارها الجائر على سكان غزة وحظر دخول مختلف المواد الأساسية. وهذا ما أثر على كل جانب من جوانب الحياة العامة والخاصة لسكان القطاع، وتسبب في بؤس بشري على نطاق هائل، متحدية بذلك دعوات المجتمع الدولي، بما فيه دول تعتبر صديقة لإسرائيل، لرفع هذا الحصار والسماح بإعادة إعمار ما دمرته هي بنفسها. بل على العكس، أمعنت إسرائيل في فرض الحصار وردت على تلك الدعوات بالهجوم على قافلة الحرية التي كانت متجهة إلى غزة في مهمة إنسانية بحتة بمبادرة من المجتمع المدني العالمي لتوفير المواد اللازمة من أغذية ولوازم طبية ومواد للبناء ولوازم تعليمية لسكان غزة، حيث اعترضت إسرائيل سبيل السفن بعنف في المياه الدولية واعتدت على نشطاء السلام على متنها وقتلت تسعة منهم، وأصابت العشرات بجروح واعتقلت المئات.

في هذا الإطار، نشير إلى ارتياحنا لموضوعية ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى ما سيصدر عن لجنة التحقيق الدولية التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة، خاصة وأن لجنة تقصي الحقائق قد وفرت الأرضية القانونية والوقائع اللازمة، آخذين بعين الاعتبار أن تركيا قدمت تقريرها، في حين أن إسرائيل، وكعادتها، لم تقدم حتى الآن أي معلومات إلى لجنة التحقيق الدولية.

في الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية إلى السلام، ما زالت إسرائيل ترد بالمزيد من المواقف والممارسات المعادية للسلام، وهي مواقف وممارسات بلغت مؤخراً مراحل خطيرة. وإسرائيل بهذا تظهر للعالم اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجهها الحقيقي الذي دأبنا على كشفه للمجتمع الدولي على مدى عقود، وجهاً يرفض السلام ويتحدى كل الداعين له، ويؤمن بالعنصرية والعدوان والاحتلال والاستيطان، ويقود أمن المنطقة وسلامها إلى المجهول. وفي هذا الإطار، يدعو وفد بلادي المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل بكل الوسائل الممكنة لوقف عدوانها وحصارها ونشاطها الاستيطاني وإلزامها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ختاماً، نؤكد أن ما تنشده سوريا هو السلام العادل والشامل بكل ما يعنيه السلام من عودة الحقوق العربية كاملة، بما فيها انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية. كما نؤكد على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر الحوار الوطني، بهدف تمتين الموقف التفاوضي الفلسطيني وتدعيم إرادة الشعب الفلسطيني في تحقيق مطالبه العادلة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها السنوي (A/65/35)، وللأمين العام على تقاريره عن التسوية السلمية لقضية فلسطين (A/65/380 و Add.1) وعن الحالة في الشرق الأوسط (A/65/379 و A/65/380 و Add.1).

يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بعد سنة على اجتماعنا الأخير لمناقشة هذين البندين من جدول الأعمال – قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط – لم تتغيّر الديناميات على الأرض في الشرق الأوسط، مع الإشارة الخاصة إلى فلسطين. فالقصة المؤلمة المتعلقة بالظروف الإنسانية المروّعة التي يتواصل تدهورها في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت مستمرة.

ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يزال الفلسطينيون يعيشون الحرمان ويعانون من أوجه الزوال والمشقات الاجتماعية – الاقتصادية. أمّا العقبات والحواجز التي تمنع وصول الشعب الفلسطيني إلى موارده فلا تزال ثابتة في مكانها. والقيود على التنقل وسياسات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل قد أثّرت عليه اجتماعياً واقتصادياً كذلك. ويواجه الفلسطينيون صعوبات في الحصول على المساعدات الإنسانية الضرورية في حالات الطوارئ. وذلك العقاب الجماعي لشعب بأسره لا يمكن مجرد تبريره وينبغي ألاّ يدوم.

إن أحد التحديات الكبرى التي تواجه الشعب الفلسطيني هو توسيع المستوطنات إلى ما لا نهاية له. فسياسات وممارسات إسرائيل الاستيطانية – الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، وطابع السلطة الفلسطينية ووضعها المادي، بما في ذلك القدس – ليست سوى انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وتصميم إسرائيل على مواصلة هذه السياسات المقيتة من قبيل المستوطنات غير القانونية، وبناء جدار الفصل، وتقييد حقوق الشعب الفلسطيني، هو أكبر عقبة أمام إنشاء الدولة الفلسطينية القابلة للبقاء مادياً، وذات السيادة والمستقلة، وبالتالي تحقيق السلام.

ولا يزال الصراع في الشرق الأوسط، وجوهره قضية فلسطين، بدون تسوية، على الرغم من الجهود العديدة التي تبذلها شتى الدوائر. ويظل هذا الصراع أخطر صراع في العالم اليوم، وهو لا يزال يشكّل خطراً واضحاً على السلم والأمن الدوليين. والصعوبة التي يتصف بها هذا الصراع موضع قلق عميق لوفدي. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتخذ خطوات غير مسبوقة للقضاء عليه.

ونأمل أن يأتي الوقت، عاجلاً وليس آجلاً، الذي يجري فيه الاتفاق مرّة وإلى الأبد على حل للصراع، يكون مقبولاً من جميع الأطراف. ولكن في المرحلة الحالية، يصعب تصور انتصار السلام الآتي من حل نبيل مميّز واحد. وبإمكاننا دوماً أن نأمل في بذل جهود من قبيل الجهود التي بذلت في أوسلو أو مدريد أو أنابوليس، وإنما يتعين في هذا الوقت أن نقدّر ونشجع التطورات الإيجابية، مهما كانت، التي تُبقي على عملية السلام حيّة.

لذلك، تشارك إندونيسيا الآخرين في المتابعة الوثيقة للمفاوضات السياسية المباشرة التي استؤنفت بين إسرائيل والفلسطينيين في أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تستغل جميع الأطراف الفرصة ولا تسمح بأن تفلت من أيديها. لذلك نشعر بقلق كبير إزاء عدم تمديد إسرائيل وقفها الاختياري لبناء المستوطنات، لأن ذلك عقبة قد لا تستطيع المحادثات المباشرة أن تتغلب عليها.

وإذا كانت إسرائيل تلتزم التزاماً حقيقياً بالسلام، ولا تصدر مجرد بيانات دعائية، فعليها أن توقف جميع أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها والتخطيط لها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتفكك المستوطنات التي بنتها هناك، امتثالاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن تتجنب إسرائيل وضع أي عراقيل في طريق تحقيق السلام، ويجب أن تعمل ضمن إطار القانون الدولي وليس خارجه أو فوقه.

ويتطلب السلام الحقيقي الشامل والدائم في الشرق الأوسط حلاً ليس للصراع بين إسرائيل وفلسطين فحسب، وإنما أيضاً على المسارين الإسرائيلي – اللبناني والإسرائيلي – السوري.

فعلى المسار الإسرائيلي – اللبناني، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بغية تحقيق الهدفين المتمثلين في وقف إطلاق النار الدائم والحل البعيد المدى، حسبما يتوخاه قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإندونيسيا، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، سوف تواصل دعم التحقيق المبكّر لهذين الهدفين. في غضون ذلك، من الواضح أيضاً أن المفاوضات على المسار الإسرائيلي – السوري تتطلب زخماً جديداً إذا أُريد لها أن تُستأنف من جديد. ومع ذلك، ثمة دلائل الآن على تنشيط المحادثات غير المباشرة ونحن نشجعها. والسلام الشامل في الشرق الأوسط يجب أن يحرز تقدماً على هذين المسارين، بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الصراع في الشرق الأوسط ما فتئ لزمن طويل جداً لطخة على جبين السلام الدولي. وما فتئ لزمن طويل جداً عقبة أمام إقامة منطقة مسالمة يمكن العيش فيها. ولأكثر من ٦٠ عاماً، جعل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المنطقة مسرحاً للتوتر والعنف. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفع صوته وينهض متعاوناً لكفالة وقف إسرائيل سياساتها اللاإنسانية، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني.

إن الاحتفال اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوفّر إذاً فرصة للمجتمع الدولي كي يفكر في دوره بتحقيق هدف الرؤية القائمة على دولتين وإسهاماته

فيها. وهو اليوم الذي يؤكد فيه المجتمع الدولي من جديد التزامه بالشعب الفلسطيني وبإنشاء دولة فلسطين المستقلة والقابلة للبقاء وذات السيادة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها.

وإندونيسيا، من جهتها، ملتزمة بالجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للصراع، بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أختتم كلامي بالإعراب عن أملنا الوطيد في أن يكون عام ٢٠١١ العام الذي سيفي فيه المجتمع الدولي بالتزامه تجاه الشعب الفلسطيني، والعام الذي يُحرَز فيه تقدم وتحوّل مشهودان في تاريخ الشرق الأوسط.

السيد السعدي (اليمن): سيدي الرئيس، يسعدنا أن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذا التقليد يحمل في طياته دلالات سياسية وأخلاقية وإنسانية كرستها منظمتنا طيلة نصف قرن، وفي مقدمتها تأييد نضال الشعوب المقهورة والواقعة تحت الاحتلال. ويأتي احتفالنا بهذه المناسبة تأكيدا لمشروعية نضال الشعب الفلسطيني وحقه الشرعي في مقاومة الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

إن الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة جراء سياسة القتل والإبادة الجماعية وإرهاب الدولة وسياسة التهجير وبناء الجدار الفاصل بين أبناء الشعب الفلسطيني وأراضيه والاستمرار في بناء المستوطنات إلى سياسة العزل والحصار وفرض سياسة العقاب الجماعي الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إنما تحمل تلك الممارسات الإسرائيلية العدوانية مؤشرات بالغة الخطورة تستهدف وأد عملية السلام وجهود اللجنة الرباعية الدولية التي باركها المجتمع الدولي، فضلا عما ينذر به هذا التصعيد من مخاطر حقيقية قد تزج بالمنطقة إلى دائرة العنف والإرهاب واتساعه، الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار بالغة الخطورة باستقرار المنطقة وبالأمن والسلم الدوليين.

يُقدِّر وفد بلادي تقديرا عاليا المواقف التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.11). ونأمل أن يُترجم ما جاء في هذا الخطاب من مواقف إلى واقع ملموس بما في ذلك الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، وفقا لحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. كما نطالب الجانب الأمريكي بالاستمرار في بذل جهوده لتهيئة الظروف المناسبة لإعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح وعلى رأسها الوقف الفوري واللامشروط لكل عمليات الاستيطان بما في ذلك عمليات الاستيطان في القدس الشرقية التي تمثل شرطا لا بد منه في تفعيل عملية السلام واستئناف المفاوضات.

إن البناء غير المسبوق للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة يشكل عملا استفزازيا واستهدافا للجهود المبذولة لإحياء روح التسوية السلمية على أن يكون جوهرها إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وتصعيدا إسرائيليا خطيرا في ظل مأزق تعثر مفاوضات السلام، وهذا يبرهن على النوايا المبيتة للحكومة الإسرائيلية التي تريد المستوطنات لا السلام العادل والشامل في المنطقة، ونحمل إسرائيل المسؤولية المباشرة عن انهيار الجهود السلمية الرامية لاستئناف المفاوضات من خلال تلك الخطوات الاستفزازية.

يؤكد وفد بلادي مجددا أن السلام العادل والشامل مع إسرائيل لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من

الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك الانسحاب من الجولان السوري العربي المحتل والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نحض الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الاضطلاع بمسؤولياتهما لضمان حقوق الشعب الفلسطيني وإجبار إسرائيل على التوقف عن انتهاج سياسة العنف والإرهاب الدولي وإلزامها بالتجاوب الحقيقي للقرارات والاتفاقات والمبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بتفعيل العملية السلمية والسير بها نحو آفاق رحبة وإيجاد حلول عادلة وشاملة تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومنها مبادرة السلام العربية التي وضعت الإطار السياسي لجهة تحقيق السلام في المنطقة.

إن قطاع غزة الذي يقع تحت حصار غير مشروع ولا إنساني منذ ما يزيد على ثلاث سنوات أدى إلى شل اقتصاده وجعل الأحوال الصحية والمعيشية والاجتماعية لأكثر من مليون وسبعمائة ألف مدني فلسطيني تنهار بشكل متواصل، لذلك نطالب المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة بما يؤدي إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم واللاإنساني على قطاع غزة وبشكل فوري.

السيد سلام (لبنان): سيدي الرئيس، في أيلول/سبتمبر الماضي، أعرب الرئيس باراك أوباما من على هذا المنبر بالذات عن أمله في إقامة دولة فلسطينية تنضم إلى منظمة الأمم المتحدة بحلول الدورة الجديدة لهذه الجمعية العامة (انظر A/65/PV.11). ولا شك في أن إقامة الشعب الفلسطيني لدولته وعلى أرضه الوطنية حق من حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير كما أقرت ذلك الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩).

ينتهز لبنان مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ليؤكد على مركزية قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وعلى حق اللاجئين في العودة استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، في نطاق الحل الشامل والدائم المنشود للصراع العربي الإسرائيلي والذي يتطلب انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة، وذلك عملا بأحكام القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الإطار، نشيد بالجهود المشكورة التي تبذلها المجموعة الرباعية الدولية وكل الأطراف فيها، ولا سيما مساعي الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استئناف مفاوضات السلام.

لكن لا بد لنا اليوم من أن نتساءل عن طبيعة العقبات التي لا تزال تحول دون التوصل إلى هذا الحل الشامل والدائم، وعلى رأسها تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وذلك انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمتمثلة في الحرص على تطبيق قرارات هيئاتها واحترام أحكام القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نبدي الملاحظات العشر التالية:

أولا، يحرِّم ميثاق الأمم المتحدة اللجوء إلى العدوان واستخدام القوة في حل النزاعات. كما أن قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن ”إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول“ يحظر الاحتلال العسكري باستخدام القوة والاعتراف بشرعية اكتساب أية أراضي بهذه الطريقة.

وفي الواقع، إن إسرائيل ما برحت منذ ٤٣ عاما تواصل، في تحد لهذه المبادئ وتجاهل واضح لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، احتلالها الناتج عن العدوان

المسلح للأراضي العربية، الفلسطينية والسورية، لا بل أصدرت تشريعات لضم القدس الشرقية والجولان إليها.

ثانيا: إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تنص على احترام حق الشعوب في تقرير المصير، وكذلك هو حال المادة الأولى لكل من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وبديهي أن العقبة الأكبر التي تحول دون إمكانية ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير هي استمرار إخضاعه، كما أرضه، لسلطة الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثا: طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٥١٤ (د-١٥) بضرورة وضع حد للاستعمار. ودعت في قرارها ٣٠٦٨ (د-٢٨) إلى إنهاء جريمة ''التمييز العنصري'' ومعاقبة مرتكبيها. كما أن البند السابع من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد صنف ''التمييز العنصري'' من بين الجرائم المعادية للإنسانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السيد ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، اعتبر في تقريره لهذا العام (انظر A/65/331)، كما فعل سلفه السيد جون دوغار في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (انظر A/HRC/4/17)، أن إدامة الاحتلال الإسرائيلي وتجذره بات وفي ''عملية تراكمية'' يكتسب سمات كتلك الخاصة بالاستعمار والتمييز العنصري، نتيجة استمرار سياسة الاستيطان وتوسعها من جهة، واعتماد قوانين وأنظمة وسياسات تمييزية فيما يتعلق بالجنسية والتملك والتقاضي والتنقل من جهة أخرى.

رابعا: يُعتبر قرار مجلس الأمن ٤٤٧ (١٩٧٩) إن ''سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ليس لها أي سند قانوني، وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط''، ويطلب منها ''بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة سنة ١٩٤٩، وأن تتراجع عن تدابيرها السابقة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو أي عمل قد يؤدي إلى التأثير الملموس في التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها إلى الأراضي العربية المحتلة''.

والواقع أن لا هذا القرار لا هو ولا غيره من القرارات المماثلة التي أعقبته قد ردعت إسرائيل عن مواصلة سياستها الاستيطانية. فآخر الإحصاءات تظهر أن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية قد بلغ ١٤٤ مستوطنة، بالإضافة إلى ١٠٢ ''بؤرة استيطانية''. كما تظهر أن عدد المستوطنين يزيد حاليا عن ٥١٧ ألف مستوطن، وقد ارتفع عددهم بمعدل ٤,٩ في المائة سنويا منذ عام ١٩٩٠، في حين أن معدل نمو المجتمع الإسرائيلي كان في حدود ١,٥ في المائة.

خامسا: اعتبر مجلس الأمن في قراره ٢٥٢ (١٩٦٨)، وبعد أن ذكّر بقراري الجمعية العامة ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ (١٩٦٧) وبرفضه ''الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري''، أن ''جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك الهادفة إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، لاغية ولا يمكنها تغيير هذا الوضع''. كما دعا إسرائيل إلى ''أن تبطل هذه الإجراءات وأن تمتنع فورا عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير وضع القدس''.

والواقع، هنا أيضا، أن لا هذا القرار ولا القرارات المماثلة التي أعقبته قد ردعت إسرائيل عن سعيها إلى تغيير الأوضاع الديمغرافية والقانونية والبنيوية في القدس. فهي إلى جانب تكثيف الاستيطان في القدس الشرقية حيث بلغ عدد المستوطنين حوالي ٢٠٠ ألف، راحت تمارس على السكان الأصليين شتى أنواع الضغط بهدف تهجيرهم، مثل عدم تجديد تصاريح الإقامة وهدم المنازل والطرد. ولعل الأخطر أن إسرائيل قد قامت بضم القدس الشرقية إليها واعتبرت في ''القانون الأساسي'' الذي أصدرته عام ١٩٨٠ أن القدس الموحدة أضحت عاصمتها ''الأبدية غير القابلة للتجزئة''. وهو الأمر الذي شجبه مجلس الأمن في قراره ٤٧٨ (١٩٨٠). لكن ذلك بدوره لم يردع إسرائيل عن الاستمرار في محاولات تهويد القدس الشرقية عبر تكثيف عمليات الاستيطان فيها وفي محيطها والتضييق على سكانها العرب في رأس العامود والشيخ جراح وسلوان، كما حدث مؤخرا.

سادسا: أتى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ''مسألة الجدار'' قاطعا في اعتباره أن تشييد هذا الجدار يشكل انتهاكا لأحكام القانون الدولي ولا سيما لواجبات إسرائيل التي تحتم عليها احترام سلامة الأراضي التي احتلتها، كما أنه يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

بيد أن إسرائيل تستمر، وفي تحد واضح لأعلى مرجع قانوني دولي، في بناء هذا الجدار، وفي قضم الأراضي الواقعة بينه وبين الخط الأخضر، وفي التمهيد لضم المستوطنات الكبرى.

سابعا: بالإضافة إلى تحريم اتفاقية جنيف الرابعة في مادتها ٤٩ نقل دولة الاحتلال جزءا من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها، وهو ما تمارسه إسرائيل في الاستيطان كما أسلفنا، فإن المادة ٣٣ من هذه المعاهدة تحظر ''العقوبات الجماعية''، وهو الأمر الذي لجأت إليه إسرائيل في الحصار الذي تفرضه على غزة منذ منتصف عام ٢٠٠٧، كما أن المادة ٥٥ من هذه المعاهدة تنص على أنه ''من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية''.

وتكفي مراجعة التقارير الدورية الصادرة عن ''مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية'' في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليتبين لنا أن سلطات الاحتلال تمارس عكس هذه السياسة. وقد يكفي للدلالة على ذلك أن ٧٩ في المائة من سكان المناطق في الضفة الغربية الواقعة بالكامل تحت سيطرة قوات الاحتلال (المناطق ''ج'') تعاني نقصا في المواد الغذائية. واللافت أن هذه النسبة أكثر ارتفاعا مما هي عليه في غزة المحاصرة حيث تصل إلى ٦١ في المائة.

ثامنا: فضلا عن عدم احترام إسرائيل لمبادئ القانون الدولي الإنساني وأحكامه، فإنه لا مبالغة في القول أن ليس هناك وجها واحدا من حقوق الإنسان الأساسية، كما هي مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والعهدين الدوليين لكل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، إلا وانتهكته إسرائيل في ممارسات قوات احتلالها، من الاعتداء على كرامات الناس وتعريضهم للإذلال، والتمييز ضدهم، وعدم احترام أمنهم أو ممتلكاتهم، إلى ممارسة الاحتجاز التعسفي وعدم توفير شروط المحاكمات العادلة، والتضييق على حرياتهم العامة والخاصة على تنقلهم. وهذه كلها ممارسات موثقة في التقارير الدورية الصادرة عن العديد من هيئات الأمم المتحدة المتخصصة أو المرفوعة إليها، كما هي موثقة في التقارير الدورية لمنظمات حقوق الإنسان الدولية مثل ''منظمة العفو الدولية'' (أمنستي انترناشونال) أو ''هيومان رايتس واتش'' وغيرها. ولعل من أحدث تجليات هذه الممارسات هي الوقائع

التي وثقها العام الماضي تقرير ”بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة“ برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون.

تاسعا: إن مجلس الأمن، في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) وبعد أن عاد وأكد ”أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة“، اعتبر ”قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لاغيا وباطلا ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي“، وطالب إسرائيل ”القوة المحتلة أن تلغي قرارها فورا“.

لكن، كما في القدس الشرقية، فإن إسرائيل لم تنصاع لقرار مجلس الأمن و لم تتراجع عن فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان. وكما في الضفة الغربية فهي لم تحترم المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة بالامتناع عن نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة، فبات عدد المستوطنات في الجولان ٣٤ و سكانها نحو ٢٠ ألفا. والأدهى أن إسرائيل راحت تتطلب وفي قانون حديث أقرته يوم ٢٢ من الشهر الجاري موافقة ثلثي أعضاء الكنيست على أي انسحاب لها من الجولان أو القدس الشرقية وإلا طُرح الأمر في استفتاء عام. وهي بذلك راحت تخضع موجباتها الدولية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات هذه الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى مشيئتها هي وحدها، وذلك خلافا لكل مبادئ القانون الدولي وأحكامه.

عاشرا: إن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الصادر عام ٢٠٠٦ إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان، يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من كامل الأراضي اللبنانية. ولكن بعد أكثر من أربعة أعوام على صدور هذا القرار، لا تزال إسرائيل تحتل شمال قرية الغجر ومحيطها، وهي لا تقبل بالانسحاب من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا حتى من ضمن الصيغة الانتقالية التي كانت اقترحتها حكومة بلادي بوضع هذه المناطق تحت الرعاية المرحلية للأمم المتحدة، وذلك فضلا عن استمرار إسرائيل في خرقها لسيادة لبنان برا وبحرا وجوا من خلال طلعاتها الجوية المتواصلة.

في ضوء طبيعة هذه العقبات التي تمنع قيام السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها عدم تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، فإنه لا شك عندنا أبدا أن أفضل صيغة للتضامن مع الشعب الفلسطيني هي أن تتضامن الأمم المتحدة مع نفسها أولا، لتتجاوز عجزها وتقصيرها، فتفرض تطبيق القرارات الصادرة عن هيئاتها المختلفة.

السيد نونييث موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في هذه المناسبة، التي نحتفل فيها باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، من المناسب أن يعيد المجتمع الدولي التأكيد على دعمه للجهود البطولية للشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره.

ومن المناسب، بالقدر نفسه، أن نعيد تأكيد التزامنا بمضاعفة جهودنا لإنهاء الظلم وتسوية القضية الفلسطينية من كل جوانبها، بما في ذلك إيجاد تسوية عادلة لحالة اللاجئين الصعبة.

وتكرر كوبا التأكيد على تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتدين استمرار احتلال إسرائيل غير المشروع لأراضيه، الذي يشكل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

إننا نلاحظ ببالغ القلق تزايد عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذين لا تُلبى احتياجاتهم الأساسية. فقد وصل معدل الفقر حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى نسبة ٦٥,٨ في المائة، وفي قطاع غزة

المحاصر بلغ نسبة ٨٠ في المائة من السكان. وهناك، تعتمد أغلبية السكان على المعونة الغذائية في معيشتها، بينما وصل معدل البطالة إلى ٤٠ في المائة.

وخلال هذا العام، استمر تفاقم الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. واستمرت إسرائيل في انتهاك القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونتيجة للعملية الإسرائيلية، ''الرصاص المسكوب''، في أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، أفادت الإحصاءات أن ٢٨٠ من مجموع ٦١٤ مدرسة تضررت دمرت ١٨ مدرسة.

إن أكثر من نصف سكان غزة دون سن الـ ١٨، وكان لعرقلة دراستهم نظرا للأضرار الناتجة عن تلك العملية ونتيجة للحصار الإسرائيلي، آثار مدمرة.

ولم تبدأ حتى الآن أعمال التعمير في غزة بعد الحرب بسبب مجموعة الإجراءات البيروقراطية والقيود التي تفرضها حكومة إسرائيل على دخول معدات البناء.

وفي إطار الحصار اللاإنساني الذي يخضع له سكان قطاع غزة، تستمر إسرائيل في فرض قيود مشددة على تنقل الفلسطينيين، وتقييم شبكة مهينة وتمييزية من مئات نقاط المراقبة، وتواصل تنفيذ سياسة إغلاق المعابر، وتبني الحواجز المادية في الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون، مما يقيد حركة الأشخاص والبضائع، مثل الأغذية والأدوية والوقود، في جملة من الإمدادات الإنسانية الأساسية الأخرى.

وتدين كوبا تلك السياسة العدوانية التي تتجاهل نداءات المجتمع الدولي والقرارات المتتالية التي تتخذها مختلف هيئات الأمم المتحدة. إننا ندعو إسرائيل إلى رفع الحصار عن غزة فورا.

ولم يكن بمقدور حكومة إسرائيل أن تتصرف بدون عقاب لولا الحماية التي توفرها لها الدولة العظمى التي تستمر بتزويدها بالموارد المالية والأسلحة التي تكفل استدامة سياستها العدوانية.

وللأسف، يظل مجلس الأمن عاجزا عن معالجة القضية الفلسطينية بشكل جاد بسبب تطبيق ازدواجية المعايير وممارسة التهديد الدائم باستخدام النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين فيما يتعلق بأي مشروع قرار يسعى إلى تحقيق ذلك الهدف.

وواصلت إسرائيل بناء الحواجز في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي بذلك تقطّع أوصال الأراضي الفلسطينية وتقوض بشدة وحدة أراضي فلسطين وطابعها المتصل جغرافيا. وقد عزلت القدس الشرقية عزلا تاما عن بقية الضفة الغربية، مما أدى إلى الإضرار الشديد باقتصاد فلسطين وبمجتمعها ككل.

وواصلت السلطة القائمة بالاحتلال التدابير الاستعمارية المكثفة، مثل المصادرة المستمرة لمساحات واسعة من الأراضي، وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار، الذي اكتمل بناء نسبة ٥٩ في المائة منه حتى الآن. ومن خلال استمرار إسرائيل ببناء الجدار، فإنها تضرب عرض الحائط وتتحدى فتوى محكمة العدل الدولية وتنتهك قرار الجمعية العامة دإط – ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي كرر تأكيد الطابع اللاشرعي لبناء الجدار العازل في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعلى الرغم من الوقف الاختياري الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية، تستمر الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية بشكل خاص. وتهدف تلك الأنشطة إلى تغيير التشكيل السكاني، وطابع وخصائص الأراضي الفلسطينية، مما سيؤدي إلى ضم مناطق واسعة بحكم الأمر الواقع.

إن بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية يكذّب التزامات إسرائيل بمفاوضات السلام ويعرّض للخطر نتائج

تلك العملية. ومن الناحية العملية، تمنع تلك السياسات وجود دولة فلسطينية بحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإمكانية إيجاد حل عادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتدين كوبا تلك السياسات والممارسات التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة، وفتوى محكمة العدل الدولية، وتطالب إسرائيل بالوقف الفوري لتلك الممارسات غير القانونية.

وبهذه المناسبة، إذ نجتمع مرة أخرى لتناول القضية الفلسطينية بعد ٦٠ عاما من بدء هذه المناقشة، فإن كوبا تعيد التأكيد على دعمها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ودعم جهوده لتحقيق طموحاته الوطنية المشروعة.

وستظل كوبا تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ وفي سعيه لتحقيق حل سلمي عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولن يغمض لنا جفن حتى يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي السيادة كدولة مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد روبن (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن أكثر ما يدهشنا في مناقشة اليوم ليس كونها أحادية الجانب، ولا إدانتها الروتينية لإسرائيل والتي لا تمت للحقائق على الأرض بأي صلة، ولا كون القرارات المتحيزة المعروضة علينا لا تعكس شيئا أكثر من الديناميات السياسية السلبية القائمة في الأمم المتحدة. بل إن ما يبرز عصر هذا اليوم حقا هو ضآلة ما تحققه مناقشة اليوم في مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق السلام والرخاء والتمتع بتقرير المصير في سياق حل الدولتين.

وكما رأينا عاما بعد عام، تقدم مناقشة اليوم دعما متهافتا لهدفها المعلن؛ فمن الواضح أن المفاوضات الجادة المباشرة هي الطريق الأساسي إلى أمن ورخاء الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وبدلا من العمل على الجمع بين الأطراف في مفاوضات مجدية، وإعداد الفلسطينيين للاختيار الصعب الذي سيكون مطلوبا من أجل التوصل إلى اتفاق، ينخرط هذا المحفل في نفس طقوس إدانة إسرائيل، مغذيا بذلك أفكار الفلسطينيين عن كونهم الضحية. لذلك، أقول لزملائي هذا المساء: فلندع هذا الخطاب الهدام الذي ما زال يتسم به يوم التضامن السنوي جانبا، ولنبدأ مناقشة جديدة توفر دعما مفيدا للشعب الفلسطيني.

إن دولة إسرائيل الحديثة قد أوضحت منذ نشأتها أننا نؤمن بأن العيش في سلام مع جيراننا ضرورة كما أنه ممكن. وقد أكد إعلان استقلالنا ذلك، كما أثبتته معاهدات السلام التاريخية مع مصر والأردن. والتزامنا بذلك المبدأ ما زال قائما ونحن نواصل السعي من أجل السلام في المنطقة.

ولكن رقصة التانغو تحتاج إلى شريكين، وإسرائيل لا تستطيع أن تحقق السلام بمفردها. و لا يمكن أن يتحقق السلام مع الفلسطينيين إلا عن طريق الحلول التوفيقية والمفاوضات الثنائية المباشرة. لا يمكن أن نتحرك إلى الأمام إلا من خلال مفاوضات ثنائية تتناول شواغل كل من الجانبين. وأي اتفاق سلام يجب أن يقوم على أساس المبادئ الأساسية للاعتراف والأمن المتبادلين. وبعد أجيال من حرمان الشعب اليهودي من صلته التاريخية بأرض إسرائيل، يجب أن يتخلى الفلسطينيون بشكل لا لبس فيه عن سعيهم إلى جعل تلك الأرض وطنا لهم وحدهم – الآن وفي المستقبل على السواء.

وللأسف، ما زال يمكن للمرء أن يتساءل بشأن ما إذا كانت فكرة العيش جنبا إلى جنب مع دولة يهودية مقبولة تماما لدى الشعب الفلسطيني. وعلى سبيل المثال، وفي استطلاع للرأي أجري مؤخرا، أعرب ثلثا الفلسطينيين تقريبا عن أملهم في بزوغ دولة فلسطينية واحدة في المنطقة في نهاية

المطاف، حتى وإن كانوا يؤيدون حل الدولتين في الأجل القصير.

إن إرساء سلام دائم يقتضي أن تكون القيادة الفلسطينية واضحة بشأن أهدافها النهائية. لا بد أن يعترفوا بإسرائيل كدولة يهودية للشعب اليهودي، وعليهم أن ينبذوا رسائل الكراهية ونزع الشرعية، لصالح تربية أجيال المستقبل على السلام والتعايش.

وأي اتفاق سلام يجب أن يعالج بوضوح الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، والتي تنبع من الواقع الصعب الذي يواجه مواطنينا على الأرض. وعمليا، فإن السكان المدنيين الإسرائيليين يتعرضون كل يوم للتهديد الخطير للصواريخ والهجمات الإرهابية من المتشددين الفلسطينيين، الذين يدعمهم النظامان الإيراني والسوري بالتدريب والتمويل والسلاح.

وأود أن أذكر في هذا الصدد أنه بعد أن قامت إسرائيل بتفكيك جميع مستوطناتها في قطاع غزة، لم تحصل في المقابل إلا على الإرهاب ونيران الصواريخ التي انهالت على مدنها وبلداتها. لقد أطلقت آلاف الصواريخ من المنطقة التي تسيطر عليها حماس منذ عام ٢٠٠١، وحدث معظم القصف بعد انسحاب إسرائيل من غزة في عام ٢٠٠٥. وما زال نقل الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية في غزة مستمرا بصورة يومية.

إن أي اتفاق في المستقبل يجب أن يعالج تلك التهديدات الأمنية. وتحقيقا لذلك، لا بد أن يتصدى المجتمع الدولي بوضوح لتلك الدول الأعضاء التي توفر دعما مكثفا لأعداء السلام في منطقتنا. وبصفة خاصة، علينا أن نواجه جمهورية إيران الإسلامية التي ما زالت تصدر العنف والكراهية وعدم الاستقرار إلى الشرق الأوسط وخارجه.

وطوال العام المنصرم، ما فتئ بلدي يبدي استعداده لاتخاذ إجراءات جريئة سعيا إلى السلام. وقد ساعدت إسرائيل في التشجيع على تحقيق نمو مثير للإعجاب في الاقتصاد الفلسطيني وأزالت المئات من حواجز الطرق ونقاط التفتيش في الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة، خففنا من القيود المفروضة على عبور البضائع المدنية إلى المنطقة ووسعنا تدفق المواد المتاحة لتنفيذ مشاريع تحت إشراف المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة الإنسانية لسكان فلسطينيين ما زالوا رهينة كيان إرهابي معادٍ.

وفي ضوء الفرص المتاحة أمامنا، أجدني مضطرا إلى دعوة الفلسطينيين وجيراننا العرب الآخرين مرة أخرى للانضمام إلى إسرائيل في تقديم تنازلات حقيقية واتخاذ إجراءات شجاعة لإقرار السلام في منطقتنا. ونأمل أن تعود السلطة الفلسطينية، دون شروط مسبقة، إلى مفاوضات السلام المباشرة مع إسرائيل، والتي توقفت قبل شهرين.

ومن الواضح أن حوارا حقيقيا حول طاولة التفاوض – وليس الخطب اللاذعة التي يتسم بها هذا المحفل – هو السبيل الوحيد إلى السلام لشعبينا. ومع ذلك، فإن إرساء السلام ليس طريقا أحادي الاتجاه، بل هو طريق ذو اتجاهين. وستكون التنازلات على الجانبين ضرورية لمفاوضات ذات جدوى.

والجمعية العامة أمامها خيار واضح. فيمكنها أن تواصل اعتماد نفس السرد المشوه عن إسرائيل سعيا إلى جدول أعمال مُسيَّس لا يجدي فتيلا في تحقيق الهدف المعلن لمناقشة اليوم. أو يمكنها أن تتخذ نهجا أكثر إيجابية وأن تعمل على التقريب بين الأطراف للسعي إلى السلام، إدراكا منها لأن ذلك هو الطريق الأساسي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.